حاشية على مختصر السنوسي في المنطق

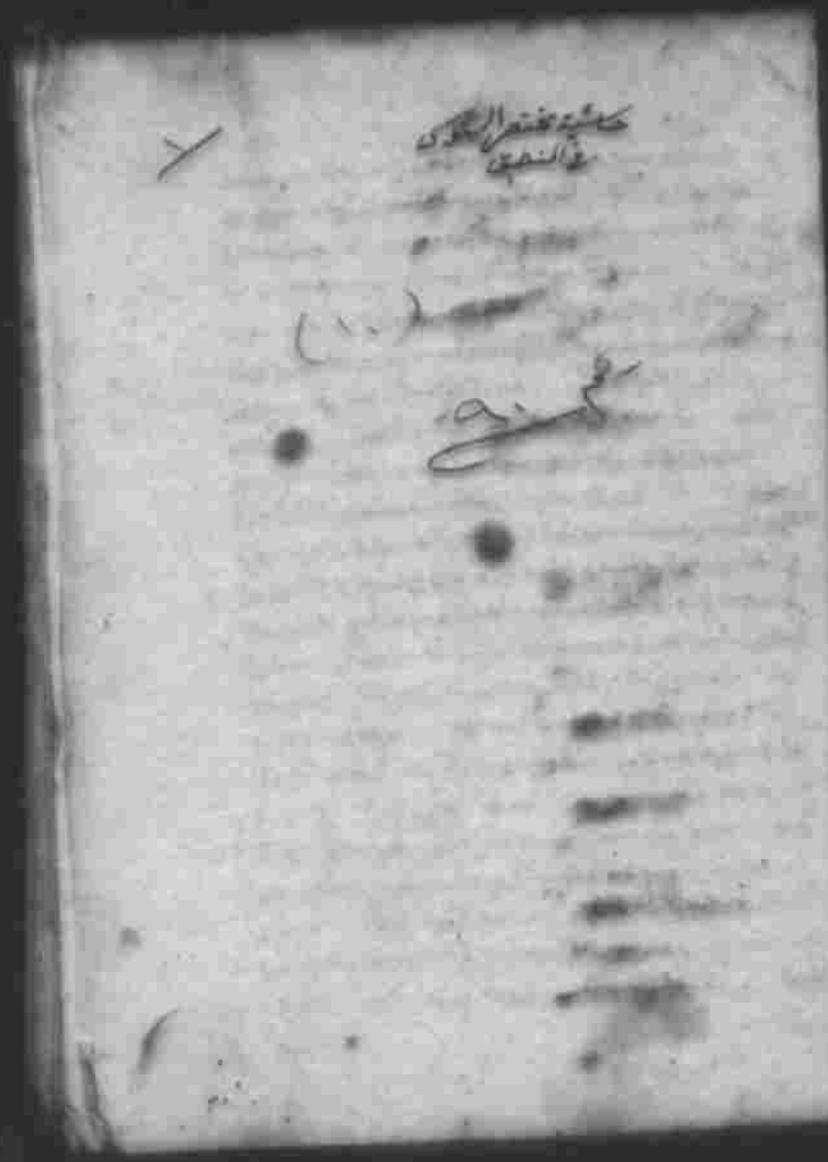

هذا التفصيل ان كان المراد بالفهم فيه الموضوع والمفهوم الموضوع له فغير
صحيح التمثيل المذكور وان كان المراد بالفهم فهو صحيح لمطابقة الفهم للموضوع
له او مطابقة المفهوم الموضوع له ايضا لمطابقة الفهم لهما الموضوع له
للعلة اي انما سمي مطابقة لان القائد المذكر والمؤنث فوائد الفهم والموضوع
في المتعلق الفهم فيها اي سببيا لما تقدم ويحقق تعلق الجار والمجرور
على تقدير مضاف اي مطابقة الفهم في متعلقيها وهو المعنى المفهوم
واما الدلالة التضمنية فليس الموضوع سببا تاما في استقلال المؤنث
الا انه داخل في الموضوع له بالجزء انه سبب في المطابقة انه يفهم واما الدلالة التزامية
انه غير داخل فقد استفيد تالليه بواسطة سببا تاما وما لا يحتاج
المتكلم والمؤنث لا يستقل الموضوع سببا تاما بل يحتاج الى
فهم المعنى المطابقي لم سيتذكر وهو فالسبب التام انما هو فهم الموضوع
وفهم المعنى المطابقي فيلزم ان يكون كل من الموضوع جزء السبب كما هو
وهما صحيحة وتعوات المطابقة ايضا لا يكفي الوضع فيها بل يحتاج فيها
الى حضور اللفظ بالبال والى معرفة الوضع فيها فثلاثة اشياء السبب
التام والوضع احدها فيكون جزء سبب ايضا وقد اشتهر بان
حضور اللفظ بالبال والمعرفة لما اشتركت الدلالات الثلاثة في شيء
ايهما فرجحنا الاعتبار فيما بالتفصيل الذي ذكرنا بعد حضور اللفظ
بالبال وهو معرفة وضعه الى بما يجعله شرطا فيه سببيته فيكون ما الوضع
سببا تاما لا ستقلاله واما ان قلت الدلالة على شطر او بعض
بل هو جزء سبب اي تام وهذه دعوى اقام عليها دليلا وهو
قوله لان الوضع الخ وتعوا شارة الى ما ذكرناه من ان نفس وضع
سببا في فهم المعنى المطابقي وفهم المعنى المطابقي سببا في فهم جزء
فالوضع سبب في فهم جزء المعنى المطابقي وهذا هو المسمى بتداخل

للدلالة

الدلالة وضابطه ان يكون ما وضع له اللفظ مستلزما لجزء المعنى
وهذا هو الذي تصدق التعريفة الشريفة وهي سبب السبب سبب
لانه يصدق حيث صدقت وليكن هذا حيث كذبت فاعلم ان انتفاء
ما اتفق هذا الدليل اما الوضع سببا لفهم المعنى انه جزء سبب
واما حضور صناع المطابقي او يشتهي ان ذهن المعنى المطابقي سابق في
فهم الجزء وقد عرفت حيث ان فهم الكل يشتهي العكس في عبارة
تنا فعلى هذا ينبغي اسقاط قوله عن حيث الخ واما نظرت
الى الحقيقة مثلا بين لحمة وفهم اي انما تتصور من انما الوضع جزء سبب
لفهم منظور فيه الى الظاهر واما نظرت الى الحقيقة الى او ليتوهم
كما توهم الزوايا في الظاهر واما كذلك في الحقيقة فاما حضور في الذهن راجعة للسكنة
مثله حضر السكنة فيه فهو يوضح الذي حضر راجعة المسكن لفظ
بعينه الى انتهى هذا الذي ذكره هو حيث الظاهر المتقدم قبل
قوله واما نظرت الى الحقيقة اي به يتبين ان مراده بما تقدم ويكون
الوضع جزء سبب انه سبب السبب كما ان حضور اللفظ بالبال
المناسب للمعنى وثبات حضور الوضع عند حضور اللفظ بالبال
كما ان حضور اللفظ بالبال بالنسبة اي فهم هذا المعنى الحقيقة بل
دليلها وتقدير وهما كما ان حضور اللفظ بالبال سببا في فهم جزئه معناه
لانه سبب السبب فافهم مثل هذا الظاهر وحين الظاهر
او عند ثبات يرجع قوله فيما تقدم واذا نظرت الى الحقيقة وقوله وافهم
مثل هذا يعينه ان سبب فهم المعنى في هذه الدلالة المطابقة لما كان
عليه اما يسقط قوله فهم المعنى ويقول ان السبب في الدلالة المطابقة
لقوله بعد التمثيل الدلالة الى جزء الشرقي اي كونه مطروحا اي شيئا
لما ذكر قوله المتن وهذا شروع في الجواب عن نقض المطابقة بفهم من

فوان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعلم يتعلق بها فحكم
الحكم معلق فوان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او لعدم العلة قد
تجاب بان كلا من الشرطين اما ان يكون وجوديا او عدميا فاقسام الشرطية
الثمانية فلو اراد ان يفهمها بالعبارة فقال هي التي يصدق الثاني
فيها على تقدير صدق المقدم لعلة ما توجب ذلك ايضا
فالشرطية ما حكم فيها بعجمة او اورد عليه ان هذا التعريف غير منعكس
لان من اداة الوجوبية والاتفاقية من العجمة المنتخبة لا تستعمل الا
بمختلف في الجبانة ولما السوالب فانها هي رفع ذلك وجوبا او اتفاقا
التعريف والواجد المشتمل بما يشمل الوجوبية والاتفاقية والعجيب
بانه تعجبية السوالب بالمتصلات ليس لوجوه الذم فيها بل هو من
اعتقاد او لشابهتها الوجوبيات في ان طرفيها تلازمان وعدم انفكاك
هو توجيه لذكرها في الشرطية لا في التعريف المذكور فالايراد باق
بحاله نعم اما تعرف الوجوبيات هنا دون ترك السوالب اتكالا على
ما سياتي والاقال الواجب ان يقول ما حكم فيها بعجمة احد في التعريفين
لا غير فيكون رافعا وسياتي تحقيق السوالب ان شاء الله تعالى الحكم
بعجمة احد هي الله وفي ان الكلام عساه فانها الثانية لانه الحكم
انما هو بعجمة الثانية لا في نفط احد المتعريفين اي المذكور
وقوله لا جزء في الثانية وان الكلام يشمل العكس منتقض بالمتم
او اشتركا في سبب واحد فان عليا ان يزيد او كان بينهما التمانع
نحو انها كان زيد ابا لعمرو فهو ابن اخر كذا كقولك ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وان لم تكن الشمس طالعة فالنهار موجود
التعريفين في الصدق فانه يلزم ان يسقط قوله في الصدق ليشمل
تعريفه الاتفاقية الصادقة وهي التي تحقق فيها العجمة لا العلاقة

نحو كلما كان الانسان ناطقا كان الفرس صاهلا الكاذبة وهي التي لم تحقق
فيها العجمة او تحققت لعلاقة وسمي الشرط فيها متصلا
ان طرفي المتصلة سواء كانت لزومية او اتفاقية احد بها طالب العجمة
ستتبع والاخر مطلوب بها ستتبع وسمي الطالب التابع والمطلوب المتبوع
فالطالب حكمه التقدم وان تأخر لفظا والمطلوب حكمه التأخر وان تقدم
لفظا فهي بحسب الوضع ما تقدم فيه ما تقدم حكما في نحو ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود او حكما فقط في نحو هذا حيوان ان كان انسانا
وسمي الثاني تاليا والمقدم كذلك هكذا ذكر السعد قال والمتبوع
يحذف لفظا في نحو هذا حيوان ان كان انسانا اي فهو ناطق اعتبارا للعناية
ذهب الخونجي الى ان التقدم لا يزال منه ما في اللفظ اذ جواب الشرط
ايما متأخر والمذكور اولا وقيله فهو هنا المقدم هب اهل التحقيق
في اللغة العربية او هو متتبعي كلام الطالب فانه قائل والتعجبية الاولى
ما الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة تسمى متصلة حينما
في الذكر ويحمل كلام المصنف على هذا الا يخفى ان يكون مراده بالشرط
في المتن التعريفي وان شك انه يكون الجزاء حينئذ متأخرا في الشهود
وما تقدم لانه اذا كان كذلك من احد طرفي الملازمة وجب التعبير
به دائما على مذهب العامة ويرد عليه ان مقتضى هذا الملازمة فلا
حاجة الى تقدير شيء يتم المعنى به بدونه وهو قول التعريفين والمراد
في زيد حي ان زيدا حي في احد التعريفين والله حي في احد التعريفين بل التحقيق
ان قد تكون احدهما الاشارة الى الاتفاقية الخاصة وهي التي وقع فيها
العجمة بحيث علم انها لعلاقة بل لمجرد صدق قضيتها وقد تكون اتفاقية عامة
وهي التي يصدق قضيتها لعدم ما ينافي صدقه ولا عدم صدق
الحكم او كانت بعلاقة اعم لها مما تصدق في الوجوبية فيما اذا صدق

يتصاد فان في بعض الحيوان ليس بعرض وله شيء من المتباينين
يتصاد فان وله شيء من الخريبين السالبتين جزئيا بينين وصدق نقيضها
في هذا المثال ان نقول في القارجية بعض ما صدق عليه في الخارج
انه حيوان صدق عليه انه ليس بعرض وفي الحقيقة بعض ما لم
وجد له من حيوانا فزيد بحيث لو وجد لما كان غير ذلك لعرضي
معاني قولنا مسألة بعض الحيوان ليس بعرض يوخذ منه انه هنا بط
تصاد فيها ان يكون الموضوع موجودا او يكون الحكم مسلوبا عن بعض
افراده الموجودة والمقدرة بعض اللون ليس سوداء يوخذ منه
ان هنا بط افراده الحقيقية ان يكون الموضوع موجودا وله يصح سلب
الحكم عن الافراد الموجودة بعض النبات ليس بلون يوخذ منه
ان هنا بط افراده الخارجية ان يكون الموضوع موجودا في الخارج وله يصح
سلب الحكم عن افراده المقدرة فان كانت الموجبتين جزئيتين
فالحقيقية اعم مطلقا الا فيما صدق فان في نحو بعض الحيوان انسان وثمرة
الحقيقية في نحو بعض العنقاء طائر في بعض اللون بياض على سائر
الصفحة حصرا له لوان خارجا في السواد اعرضي لانه صدق
الحكم على بعض افراده الخارجية اي لان الخارجية بعض الافراد المقدرة
لان المراد بالتقدير الامكان اعم من ان يكون معه حصول في الخارج ام لا
ثم تقدم من غير عكس اي لم يصدق بيع الحكم على الافراد تقديرا وله
بيع عليها خارجا لعدم وجد انها الا عرضي وانما كانت السالبتين كليتين
خارجية اعم مطلقا فيما مر فان في لا شيء من الانسان بحجر وتنفرد
الخارجية في لا شيء من العنقاء بطائر وله شيء من اللون ببياض على
الوجه المذكور اعرضي لما ثبت ان نقيض الاخص اعم مطلقا من
نقيض الاعم فيصح ادراج هذا على ان الية الكلية الخارجية وله بعض
على

على الموجبة الفارجية ونقيض الثاني على السالبة الكلية الحقيقية
وانه لم على الموجبة الفرضية الحقيقية اي وله شيء صدق السلب
عن جميع الافراد المقدرة اي الذي هو بعض وقوله صدق السلب عن
جميع الافراد الخارجية اي الذي هو عرضي ايضا وله شيء صدق السلب
عن جميع الافراد المقدرة عدم صدق السلب عن جميع الافراد الخارجية وهذا
اولى وقوله وله ينعكس دعوة ثانية ودليل الدعوة الاولى قوله لان
صدق السلب الخ والدليل الثاني قوله فان صدق بيانه ان
اما ان نتقدر الموضوع محققا كان او مقدرا يخرج في الموضوع
واحد بعض الواحد اي له نتقدر الموضوع المحقق او المقدر كقولك له شيء
من شريكه البارئ بموجود فهذا سلب حقيقي صادق ويلزمه
صدق السلب الخارجي وهو ظاهر واما لعدم ثبوت المحمول للموضوع
اي مع كون المحمول محققا او مقدرا نحو قولك له شيء من الحيوان بحجر فهذا
سلب حقيقي صادق ويلزم السلب الخارجي وهو ظاهر فانها
اي انتقاء الموضوع محققا او مقدرا وعدم ثبوت المحمول للموضوع وهذا
دليل الحصر لوان تقدما معا اي بان يوجد الموضوع ويثبت له
المحمول واما كما ان يلزم صدق لو اي وله شيء من التقديرين كما
صدق السلب الحقيقي يلزم لو اسم كما ان ضمير يعود على صدق السلب
الحقيقي واما باسقاط على نزع الخافض متعلق بيلزم كما ولو صرح
بالخافض مع التصريح بالمضاف اليه كان اطول واقيس فلا
معاني بخلاف السلب الخارجي وابن بالمفصل توكيدا المتصل وهذا
في الحق حيث قوله وله ينعكس اعاده توطئة لقوله فان صدقه
الا محققا اي المحقق يعني المصرح كقولك له شيء من العنقاء بطائر
فهذا سلب خارجي صادق فيه نتقدر الموضوع المحقق وله يصح ان

يكون سلبا حقيقيا مساويا له ولا يلزم منه لو قال بدله لا شيء من الجواهر
الخمسة او نحو ذلك نعني المحمولات الاربع اي هذه الاقسام الاربعة
الباقي عشرها صادقة ان المحمولات الاربع اما ان تكون حقيقية او خارجية
وكل من الاربعة اما ان يتغاير مع غيرها من الاربعة الثانية فتلك
ستة عشر قسما ضرب اربعة في اربعة تقدم الكلام على اربعة اقسام
في التقريب الثمانية وشرح الحال في التقريب المختصات وهو الباقي
عشر فسما اعني من سائر المحمولات الخارجية اي بأيها حمل
ما عدى الكلية الواجبة فهو صادق اعني بذلك ساقط من اين
الحقيقية نعني في حيث لا يكون الموضوع موجودا اصلا لا في الذهن ولا في
الخارجية فقط حيث يكون الموضوع موجودا ويصدق الحكم على افراده
الموجودة والمقدرة ووجه كون ما عدى باقي هذه الاقسام كما مر في الكلية
ح سبق عند قوله الجزئية له ستة اقسام اياها فيتصادقان في مادة
الانسان حيوان وتغاير الحقيقية مادة المنع عاير والبياض لون
على الفرض الذكور والخارجية بمادة الوجود سواء والشكل مستدل
على الفرض السابق عند انتفاء الموضوع في الخارج او فيتصادق
الربع في مادة المنع عاير وعدم قيامه دون السالبة الربع كل انسان
حيوان فلتحقق العموم من وجه اي مع انتفاء الثاني بعين
الاصول المتقدمة الاجمالي منقوض الاربع الاصول عموما من وجه
بين نقايضها نقايض ما مفرق العدم من تقريره اما ولا يغاير
السالبة الجزئية الحقيقية والخارجية ان الحساب قائما لها فلان الخطأ
السالبة الجزئية الحقيقية مع الموجبة الكلية الخارجية الى فيتصادقان
في مادة اللون سواد على الفرض السابق وتغاير الحقيقية فيمادة
انسان مجرد والحيوان انسان وتغاير الخارجية في مادة انسان

ناطق والانسان حيوان وكذلك اذا اخذ ما هو السالبة الكلية
الخارجية فيتصادقان في مادة الانسان ليس بحجر وتغاير الحقيقية في مادة
الحيوان ناطق وتغاير الخارجية في مادة البياض لون على الفرض
السابق والسالبة الكلية الحقيقية اخص من السالبة الجزئية
الخارجية اي سلطنا فيتصادقان في مادة الانسان ليس بحجر وتغاير الجزئية
في مادة الحيوان انسان فانها اي الحقيقية وقولنا سالبتها الصغرى
فيه السالبة الجزئية الخارجية والكلية نعني الصغاف واضافة السالبة
الكلية للسالبة الجزئية من قبيل اضافة الملزوم الى لازمه وبحمل ان
الضمير الخارجية فالمقيد المتقدم فتكون الاضافة على معنى من
وقوله وهي اي الحقيقية لما كانت اخص من السالبة الكلية
الواشارة الى دليل من قياس المساواة نظمه هكذا السالبة ال
الكلية الحقيقية اخص من السالبة الكلية الخارجية والسالبة الكلية
الخارجية اخص من السالبة الجزئية الخارجية فالسالبة الكلية
الحقيقية اخص من السالبة الجزئية الخارجية دليل المعترض ما نقول
في التقريبين الثمانية ودليل الكبرى انكل جنسية اخص من
جزئيتها والحكم في هذا القياس الساذج يتوقف صدقه على صدق المقدمة
العرفية اشار المصنف الى عدم قيامه فان له اخص من لا اخص من
شيء لم يقل له اخص الا ول واقع هنا على الحقيقية والاخص الثاني
على الكلية الخارجية والثاني على الجزئية الخارجية ونقيض لا
اخص ما نقيض له اخص نقيض الاول واقع هنا على السالبة الكلية
الحقيقية واله على الموجبة الجزئية الحقيقية ونقيض الثاني على
السالبة الجزئية الخارجية واله اخص على الموجبة الكلية الخارجية
مباينة الموجبتين اي بيانها كليا من الجانبين فلان عدم في

كل واحدة منهما اذ اشارة الى قياسين من الشكل الاول ينتج احدهما
مباينة الجزئية الخارجية وينتج الاخر مباينة الكلية الخارجية اما الاول
فنظمه هكذا كلما صدقت الموجبة الجزئية الخارجية صدقت الموجبة
الجزئية الحقيقية وكلما صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية ارتفعت
السالبة الكلية الحقيقية فكلما صدقت الموجبة الجزئية الخارجية
ارتفعت السالبة الكلية الحقيقية وهو المطلوب دليل العنصري
ما تقدم في النظريتين المتماثلات من ان الموجبة الجزئية الخارجية
اخص من الموجبة الجزئية الحقيقية وصدق الاخص يستلزم صدق
الاعم ودليل الكبرى انه متى صدق احد النقيضين ارتفع النقيض
الاخر وتقول في الجانب الاخر لاجل تحقق التباين الكلي كلما صدقت
السالبة الكلية الحقيقية ارتفعت الموجبة الجزئية الحقيقية وكلما
ارتفعت الموجبة الجزئية الحقيقية ارتفعت الموجبة الجزئية الخارجية
فكلما صدقت السالبة الكلية الحقيقية ارتفعت الموجبة الجزئية
الخارجية وهو المطلوب دليل العنصري ظاهر ودليل الكبرى
ان ارتفاع اللازم يوجب ارتفاع الملزوم واما الثاني فنظمه هكذا
كلما صدقت الموجبة الكلية الخارجية صدقت الموجبة الجزئية
الخارجية وكلما صدقت الموجبة الجزئية الخارجية صدقت الموجبة
الجزئية الحقيقية وكلما صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية ارتفعت
السالبة الكلية الحقيقية وهو المطلوب وتقول في الجانب الاخر
تحقيقا للتباين الكلي كلما صدقت السالبة الكلية الحقيقية ارتفعت
الموجبة الجزئية الحقيقية وكلما ارتفعت الموجبة الجزئية الحقيقية
ارتفعت الجزئية الخارجية وكلما ارتفعت الموجبة الجزئية الخارجية
ارتفعت الموجبة الكلية الخارجية فكلما صدقت السالبة الكلية الحقيقية

ارتفعت

ارتفعت الموجبة الكلية الخارجية وهو المطلوب يستلزم صدق اي
مباشرة في الموجبة الجزئية وبواسطة في الموجبة الكلية لانها تستلزم
صدق الجزئية الخارجية المستلزمة لصدق الجزئية الحقيقية لان
نقيض اللازم مباين لنقيض الملزوم النقيض الاول واقع على السالبة
الكلية الحقيقية واللازم على الموجبة الجزئية الحقيقية والملزوم
على الموجبتين لكن الجزئية ملزوم مباشرة والكلية بواسطة
ايضا لان نقيض اللازم الخ يعني ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم
حتما مثلا الحيوانية لازمة للانسان ولا حيوان مباين للانسان اذ لا
يستحيل ان يكون الشيء انسانا لا حيوانا وهو ظاهر اه يوسي
اما كون الجزئية الموجبة الحقيقية اعم مطلقا من الموجبة الكلية الخارجية
فيجتمعان في مادة الانسان حيوان وتنفرد الجزئية الموجبة الحقيقية
في مادة الحيوان انسان من السالبتين الخارجيتين فيجتمع
الثلاثة في مادة العنقاء طائر والبياض لون على الفرض السابق
وتنفرد الموجبة الجزئية الحقيقية في مادة الانسان حيوان وتنفرد
السالبتان في مادة الانسان حجر فلما سبق تقريره الخ يعني
قوله فيما تقدم فلتصادق الجميع عند انتفاء الموضوع في الخارج مع
صحة ثبوت المحمول له بتقدير الوجود وصدقها بدون السالبتين
عند وجود الموضوع وثبوت الحكم لجميع الافراد الموجودة والمقدرة
وبالعكس حيث لا يكون للموضوع فرد لا محقق ولا مقدر كقولنا
لا شيء من الممتنع بموجود او حيث لم يثبت المحمول للموضوع في نفس
الامر كقولنا لا شيء من الحيوان بحجر اه فلما سبق تقريره في الكلية
الموجبة اي لان صدق الكلية اجتماعا وانفرادا يستلزم صدق
جزئيتها كذلك وقد تؤخذ القضية اي تلاحظ ولو جرى على نسق

الحيوان الذي هو حقيقة ان شاء وقوله والحيوان جنس طبيعي
اي وحقيقة الحيوان الذي هو جسم نامي حساس متحرك بالارادة
جنس طبيعي فانا عبرت و من تلك الحقيقة بانها الى معقول على
كثيرين مختلفين بالحقيقة فانت به مسامعقليا فيكون النوع وحقيقة
الحيوان الموصوفة عاد ذكر جنس عقلي ولا يلزم النتيجة المناسب لانه
له يدخل على قوله والحكم على احد الا لا يجب ان يكون حكما الا اوسيل
تارة يكون حكما على المجموع افراده الا ترى كما تقول مجموع الانسان ما حيوان
ومجموع الحيوان جسم وتارة تحكم على ستاله مجموع الانسان حيوان
ومجموع الحيوان فرس وحمار وغيرهما هذا السبب اصل نظم القياس بل
المراد من القياس وما يرجع اليه والواو ورد على نظم ما له على نظم قولنا
الانسان حيوان والحيوان الخ ايضا مجموع الانسان حيوان في كونها
قياسا نظر ظاهر اذا نسلها عناد الوسط وان صدق الصغرى فيها
اه كلي واما اذا نظرنا في معناها المعنى الثالث الذي ذكرنا عند قولي
بطلان المقدمتين الذكوريتين قبله فقال فتصبح استثار النوعي الثالث في
سه قوله كل انسان ناطق الخ كون الانسان افراد الوسط وان الوسط بيانا معلوم
هو منه افراده وقولي على ان واحد من المقابل النوعية داخلة تحت
النوعية ومجموع افراد الانسان داخلة تحت مجموع افراد الحيوان
فاورقنا لو كانت الحكم على مجموع افراد الوسط وهي الافراد الصغرى كانت
على ما ينبغي على بعض ما ذكرناه اي على ما ينبغي ببعض ما ذكرناه
كل جزء متغير بعض ما يأتي في قوله ودليل الكبرى الخ اما المعنى كل جزء
ملازم للتغير فان الجزء نفسه متغير وبعض ما ذكرناه اما معنى الكبرى وكل
الملازم للتغير حادث اما بالمعنى الاول والواو بالمشاهدة وقوله
حادث المشاهدة اما مشاهدة بالحواس الظاهرة والمشاهدة اما مشاهدة بالحواس

الباطنة

الباطنة يشمل تغير بعض الاجزاء من نطفة الى علقة ومن علقة الى مضغة
فانه مشاهد بالوجدان فان الزوائد تحدث بعد ان لم تكن وتزيد فيها
ويشمل ايضا التغير من علم الى جهل وعكسه فانا نشاهد بعد ترك
ذلك بوجه ما كتغير بعض الاجزاء في صنعة بعض الاجزاء
واما بالمعقول من غير مشاهدة كما يعلم من غير مشاهدة اصله وما ينشأ
من التغير الحاصل فانا نعلم عدم تركب بالدليل الذي ذكرناه بالوجه ان
من اجزاء الاجتماع والاجزاء امتناعية اذ لو اجزاء لكان لها اجزاء
بالفرض اجتماع اجزاء لكل مسألة وانضمام بعضها الى بعض وهذا
يقتضي ان الاجتماع من الاجزاء وهو خلاف الاجتماع والتحقيق
ان من الاجزاء عقلية اذ لو كانت وجودية لكانت في الخارج بل في اعتبار
العقل وقولنا الاجزاء كالبياض الذي في هذا وجه هذا البياض والسواد
من هذا يعلم ان الجزء في خارجيته في سيالة بالفعل والاجزاء
بوجداننا لا تدرس قابلها بنا والجزء في تقبل ما التغيرات
لو قال واما بالمعنى عطفا على قوله بالمحسوس لكان اسب بالمقابلة
ولا بأس في ذلك ان التغير بالمحسوس وبالمعقول قد يجيء تمام ما يتأتى
التغير ح مائة خلو وبعده بعد فكل جزء الخ فكل جزء اذن
فهو متغير والمحسوس اعم من ان يكون بعد مشاهدة اولا وبعد التغير
عين ما قبله و لما استلزم ما ذكر في ما ينبغي له ان يدلل على ذكره
تغير الكل على نفسه وقد يقال الكبرى لو حاصله ان الكبرى لما
كانت نظرية وكان معناه جزء الملازم المتغير حادث اقام عليها دليلا
يتضمن قياسين من الشكل الاول احدهما ينتج اثبات الحدوث للتغير
الذي هو احد الصفات التي تقبل الوجود والعدم والاخر ينتج اثبات
الحدوث ايضا للملازم للتغير وذلك الملازم هو الجزء وكل جزء

فرد الكلية الشرطية هي الزوج الصادق على جميع الاوضاع ولم نجد في تلك
الكلية كذب لزومها في بعض الاوضاع فيلزم ان لا تغاير الاصل وكل ايهما
مع المقدم واما للمفصلة فلانا اذا اردنا اما ان يكون هذا الشيء اما
واما ان يكون فرسا لوكنا نعتبر في معاندة الانسان الفرس جميع افراده
المفروضة حتى يكون معاندته لبعض الاوضاع مع عدم الوضع بعض
ظاهرا فرينا او بوسي وتصحيح سلب لزومها او عنادها او كليهما
في بعض الاحوال لغايرتنا نعم انسان وسلب اللزوم والعناد امر
من ان يكونا معدومين او لا فلا يلزم مشاركة الهيئة المفروضة وبيانها
وهكذا ايضا في الرجلة قال البوسي والحاصل ان الاوضاع عرضنا
في الشرطية بمثابة الافراد في الحملية فكما ان الافراد في الحملية ان اعتبرت
كانت هي كلية وان بعضت كانت هي جزئية وان اطلقت كانت مهملة
هكذا كذلك الاوضاع في الشرطية اه ومعنى ايجابها الى
يعني ان المراد من الشرطية هو الاتصال والا انفصال فحسب فان
اوتصا موجبة او انتزاعا فسالبة سواء كان الطرفان وجوديين
او عدميين فانا اذا قلنا كلما لم يكن الشيء انسانا لم يكن حيوانا كانت
موجبة وان كان الطرفان سلبيين واذا كنا قلنا ليس البتة اذا
كان الشيء حيوانا كانت هي ايضا كانت سالبة مع ايجاب الطرفين وكذا
اختلافهما وبالجملة الا تصال والا نفصال في الشرطية بمنزلة النسبة
الحكمية في الحملية فكما انه لا مرية في كيف الحملية في الطرفين
بايجاب النسبة او انتزاعها كذلك لا مرية عرضنا بايجاب الا تصال
والا نفصال او انتزاعهما الى بوسي موجبتين كانا او سالبتين
الى اشار به الى اربعة احوال فاذا ضربناه في الاثني عشر كانت
الخارج ثمانية واربعين وان ضربت في الاربعة والعشرين

كان

كان الخارج ستة وثلاثين وكذلك صدق الشرطية بمعنى ان عدم
الشرطية مع فقد الا تصال والا نفصال في الواقع اعم من الكذب في الشرطية
فلا عبرة بصدق الطرفين وكذبهما وقوله كذلك اي كما لا يجاب
والسلب في ان كلا من الطرفين صادق بالوجود والعناد على العموم
والخصوص كما مر عليه ان يقول او على وجه يشمل العموم والخصوص
ليشامل الرجلة وله عبرة في ذلك بصدق احد الجزئيين اذ كذبهما اي
لان المنفصلة الوجبة الصادقة تتركب من عنادين نحو ان كان زيد
انسانا كان حيوانا او من كان ليس بحيوان كان ليس بانسان فيصح كان زيد
ومن معه يكذب به وكذا صادق نحو ان كان زيد حمارا كان حيوانا
ومن مجموع الصدق والكذب نحو ان كان زيد الا ان يكتب فيتحرك
يده وعدم الضم في نفس الامر لعدم اتصاله وقد تتركب من
مقدم صادق وتالي كاذب نحو ان كان زيد حيوانا كان حجرا فان
لزم صدق الكاذب به وكذب الصادق احاصدق الكاذب به فلانه لازم
يصدق بصدق الملزوم عند بقاء الغرض عند الكاذب واما
كذب الصادق فلانه ان للزوم لم يكذب بكذب اللازم والغرض انه هنا
صادق واما المنفصلة المانعة الصادقة فتتركب من كاذبين
نحو ليس البتة ان كان زيد حمارا كان حجرا ومن صادقين نحو ليس
البتة ان كان الانسان ناطقا كان فرسا ومن مقدم صادق وتالي كاذب نحو ليس البتة ان كان زيد حيوانا
كان حجرا ومن عكسه نحو ليس البتة ان كان زيد حجرا كان ناطقا هذا
في المانعة الخلو واما في المنفصلة فان كانت حقيقية موجبة فتتركب
من صادق وكاذب بخلاف ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وان كانت
كانت حقيقية سالبة فتتركب من صادقين نحو ليس البتة اما ان

المحمول اخص او بيان كان اعم او مساويا وقوله اوله بيان كان المحمول
مبينا ويجوز صدق احدهما فقط عطف على قوله فكذا ما تتمة الهيئة
كما في بعض عليه ايضا قوله ويجوز صدقهما معا احدهما فقط
صادقة بالموجبة والسالبة تكن قوله وذلك حيث يكون الموضوع اخص
الخ امر على الموجبة وكان عليه ان يأتي بجامع السالبة والموجبة
فيقول بعد قوله حيث يكون الموضوع اخص من المحمول او حيث يكون
مباينا ويزيد في الشرح ما يناسب ذلك لمزيد فيقول ويكذب ثبات
المحمول المباين لشيء من افراد الموضوع المباين ويصدق سلبه عنها
او بعضها كقولك بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحجر
وكقولك بعض الانسان ليس بحجر بعض الانسان ليس بحيوان واما قولنا
لزوم الزائد حاجة اليه لانه داخل فيما قبله لما له وفي جعل قيد اللزوم لتحقق
الماهية الله خراج لانه ما يخرج به ما هو داخل بقوله اوله على وجه كما سبق
وقوله في الامثلة الثلاثة على زيد قائم عمرو ليس بقائم وكل انسان حيوان
لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس
بحيوان كل مثال من اختلفا في الثلاثة وقوله المحترز عنه بنا على المثال
اله بيان الان المحترز عنه انما هو اختلافات لا يلزم من ثبوت ادعوا
مانعي النقيضة المجموليتين حتى انه لحصل العلم الزجاجة له حتى انتفى
في ادراك انتفاء احد النقيضين في بيان وتفسير له حد طرفي القضية لم يسم تناقضا
في اله مطلقا يبطل بقولي انه خرج في اذا علم ان الانسان وانتفاء سلوبا
علم انه لا يمكن اثبات احدهما وفي انه خراج كلما صدق احدهما صدق
انه خراج كلما صدق احدهما صدق انه خراج انسانا وبهما دخل يمكن اثبات
احدهما وفي انه خرج انتفاء لا يمكن كل انسان زيد لو كان عليه ان
يمثل بغير الحد لانهما كاذبان لم يقول كل انسان حيوان بعض الناطق
ليس

ليس بحيوان وحكم المثل في الامثلة المتراءة فيه ان يقول كل انسان
حيوان بعض الجماد ليس بحيوان فان ثبات القضية محمولة الزجاجة
فانه يستلزم السلب الجماد المبين ان الشاقض بين المتناقضين
الا تبين ان نقيض القضية هي قضية اخرى تخالفها في كيفيتها المقولة
في الرسم او تختلفان في القضيتين بالايجاب والتحد معها في الوحدات
الثمانية المقولة في الرسم ايضا لعلى وجه يقتضي لزوم صدق احدهما
وكذب الاخرى وله سلك اذ لا يلزم صدق احدهما وكذب الاخرى
الا عند اتحادهما في الثمانية الامور فعرفة كون نقيض القضية على هذه
الصفة موافقا في كذا مخالفا في كذا مسببة عما يتشعر به كلامي وقول
الشيخ في الحد بينا في قوله اوله في الرسم لما ذكر في حد التناقض
والله اعلم ويمثلون ذلك لاعتبار عدة ان هذا المثال محبوث فيه بان
القضية فيه مهملة اذ الشخصية وكل منافي الشخصية والمثل الصحيح
انما يقال في شخص معروف القضية عند الشخص يحرز عليه الصدق
اي بشرط كونه من اهل البيت هذا الشخص لا يحرز عليه الصدق اي
بشرط كونه من غير اهل البيت وقال اليوسي بعض اساتذتهم لم يعد
الوحدات بمثل كتمثيلهم الشرط بقولهم اللون مشترك البصر اللون
ليس بمشترك البصر والكل والجزء بقولهم الزنجي اسود الزنجي ليس
باسود اذ ليس احد النقيضين من المذكورات نقيضا للاخر فكان يحتاج
فيما يصح عده فيها ولم يختلفا في الشرط والكل والجزء لان المختلفين
بعدد فان وان اتحدا اتفقا في الوحدات كلها والله اعلم عبر
المصنف بقوله ويمثلون ذلك تنبيها على انه ليس بمعين في المواظبة
على مثاله وانه فاليس اختلال بعدم بعض الشروط ذلك لان اتحاد
الماء لا يلزم من اختلال ايراد بعض وجدان امثلة الخرى وصحيحة تفتقر الى

ذلك الاشتراط اما وحدات ذلك باعتبار الكل والجزء مع توفر شرائط
التخيير فجميعا يمكن ويمكن الجواب عن التمثيل بما ذكروه بان الذهن للموجه
الضروري لان القضية تكون ذهنية لا ضرورية وعلى ان يكف
بتحقيق الفرق في الذهن ما تقدم اشكاله وجوابا وان كذبتا اي وان
يكن ايتا الجزء بان كانت ايتا لحال الغير وهو ظاهر ان تصور يعني
انه لا شك حين من المناطقة اشترطوا في تناقض القضيتين اتفاقهما
في الوحدات الثمانية كما قدمنا وانه وهنا لزم الامام فطريق تلك الوحدات
وبيانها الى ثلاثة وحدة الموضوع والمحمول والزمان وجعل وحدة
الشرط والكل والجزء داخلة في وحدة الموضوع لانا اذا اخذنا اللون
مفرقا للبصر بشرط كونه ابيض اللون غير مفرق للبصر بشرط كونه
غير ابيض او قلنا الزنجي اسود يعني ان بعضه الزنجي ليس باسود
اي كله فالقول انه ابيض خلاف غير انه ابيض وبعض الزنجي خلاف
كله وجعل وحدة القوة والفعل والاضافة داخلة في وحدة
المحمول لان الجالس في السعيد خلاف الجالس في الدار وان كان بالفعل
خلاف الاكثر بالقوة وابوة زيد خلاف ابوة عمرو والزم الامام ايضا
رجوع وحدة الزمان ايضا الى وحدة المحمول كما مر وان ذكر كثير من
المناطقيين الجميع الى وحدة الطرفين على ان تعيين ما يرجع الى المحمول
والموضوع كما مر في كلام المدعين السابقين يحتمل عند الناقدين القولين
ان يرجع ما هو موضوع المحمول وما في محمول الموضوع كقولك بعض الجالس
زيد لانه شيء من الجالس زيد في عكس زيد جالس زيد ليس بجالس
فانه وفي انه خلاف من غير تعيين بان يقال الثمانية ترجع الى وحدة
الموضوع والمحمول من غير تعيين ما للكل والجزء الى آخره فان ذلك
اخلاق في اكثر مواضع يعني انه لا يكفي ان التمثيل المذكور انما يكون بعض الجالس

الزنجي ليس منه وهو اتحاد النسبة اي لا بد من جميع ما تقدم يرجع
اليها فان نسبة المحمول الى احد الموضوعين مغايرة لنسبته الى الآخر ونسبة
احد المحمولين الى موضوع بشرط مغايرة لنسبة الآخر اليه ونسبة احد الموضوعين
الى موضوع بشرط مغايرة لنسبة الآخر اليه بخلاف هذه الشروط وعلى هذا
القياس وهو ظاهر وذلك كبسيط الزنجي اسود في جزء كذا يرجع معا
وكذا قوله وذلك في الموضوع الى آخره شارة فيه الى جزء مستقيما معا
والموضوع الذي تكذب فيه الكليتان هو حيث يكون المحمول اخص من
الموضوع فان الكليتين فيه تكذبان نحو كل حيوان انسان وكل حيوان
ليس بانسان وقد يكذبان نحو بعض الحيوان انسان وبعض
الحيوان ليس بانسان ويمكن قيل الضرورة الآتية اي على
التفصيل الآتي من انها الضرورة المطلقة بنا قضيتها الامكان العام
والضرورة بشرط الوصف بنا قضيتها الامكان الخاص وكذا باقي
الضروريات مع باقي الممكنات الامكان اي العام يعني باعتبار
ما يلزم من سلب الضرورة عن الجانب المخالف له باعتبار معناه
المطابقي وهو عدم امتناع النسبة في الجانب الموافق له ان عنى الى
من الضرورة فلا يخفى والدوام الا طلاقي اي على التفصيل
الآتي كذا صرح هنا بعض ذلك التفصيل فقال والدوام بحسب
الوصف القائم يعني من احياء ذلك الوصف وقيل الدوام بحسب الزمن
الا طلاقي للذات يعني من احياء ذلك الوصف بعد ان ذكر
احكاما في احكام تلك القضايا وهي انها تنتشع الصدق والكذب
وقوله بين شرحها هي ان الاتحاد في الوحدات الثمانية بالايجاب
والسلب وأكثر على التفصيل المتقدم جزئيتها اي الوجبة والسالبة
الموجبتين واضافة الجزئيتين الموصوفتين من اضافة احد المتلازمين

المناسب عدوله بالتذكير لانه نعت جمع العكس او لانه قال انشاء باعتبار
كونه قضية من مساواة طرفيها للنقيض الصادقة بصدقه وكاذبة
فخالف من مساواة كل من طرفيها لنقيض صاحبه كما ان الطريق
الصدق اي في العكس شبه بدل الطرف الاول خرج به شبه بدل الطرف
الثاني كقولنا في زيد هذا حمار ليس زيد هذا حمار فانه يسمى عكسا
الطبيعي خرج به المنفصلة كقولنا في انسان اما ان يكون الشيء اسود واما
ان يكون ابيض ليس انسان اما ان يكون الشيء ابيض واما ان يكون اسود فانه
يسمى هذا عكسا نقيض مخالفا بنقيض الثاني والثاني بعين الاول
خرج به شبه بدل كل بعين الاخر وهو الموافق وشبه بدل كل بنقيض الاخر
وهو الوافق وقولنا مع بقاء الصدق خرج به شبه بدل المذكور فانه
بقاء الصدق فيما مخالفا في لا شيء مما ان يفرس انسانا يفرس كل فرس انسان فانه
هذا عكسا مخالفا مع عدم بقاء الصدق فانه كاذب لصدق نقيضه وعروض
له فرس ليس هو بانسان وقوله دون تكييف خرج به ما يبقى معه تكييف
كقولنا في لا شيء من الانسان بفرس ليس بعض فرس بانسان فانه يسمى
عكسا وقولنا على وجه اللزوم خرج به ما يبقى فيه الصدق اتفاقيا
لا لزوما كعكس الكلية السالبة كعكسنا الثاني في لا شيء من الحمار بانسان
كل لا شيء حمار بصدق هذا العكس اتفاقيا لمساواة كل من طرفيه
صاحبه فانه قد يصدق هذا العكس اتفاقيا لمساواة كل من طرفيه لنقيض
انسان لصدق نقيضه وهو ليس بعض لا فرس بانسان وذلك ليس
عند الحمار مثلا فلا يسمى عكس السالبة الكلية كعكسنا عكسا في لا شيء
لعدم لزوم الصدق فانا عكسنا بجزئية موجبات حملية او شرطية
لزم عدم قبولها لعكس عكسا فاذا قلنا في الحملية لا شيء من الانسان بفرس
فعكس بعض لا فرس انسان وفي الشرطية ليس البتة كلما كان الشيء انسانا

كان

كان فرسا فعكسه قد يكون اذا لم يكن الشيء فرسا كان انسانا فيما
اخرجته بنا الثانية الساكنة والضمير الوسط يرجع الى باقي القضية وكتابه
التالية من المخالف اليه بالاشتراك المعنوي اي بسببه للعكس
المباينة في العين والكاف مشتركة في لا معطوف ج به كي واما في اللغة
فلا اشتراك اذ هو حقيقة في المصدر فانه اطلق على المكوس اليه فجاز
مرسل اطلق كي وقوله في المحصل الى من باب اطلاق اسم المشتق على
المشتق واجرى هذا في عكس النقيض الآتي في انك تقول ايضا
في عكس النقيض الموافق هذا لعدم قضية تركبت بتبديل كل واحد من
طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الاخر خرج بقاء الصدق
والكيف على وجه اللزوم وتقول في المخالف هو قضية تركبت بتبديل
الطرف الاول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني
والثاني بعين الاول وبقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم او كما
وعلى هذا ذكر الاي وله جعل هذا قسما في تقسيمه موجبة جزئية
هذا اما عرف الموجبة الكلية والمخصوصة واما الموجبة الجزئية والمهملة
فقد ينعكسان مخصوصتين بخروج زيد انسان في عكس لا انسان
زيد وتزيد حيوان في عكس بعض الحيوان زيد ولو عرفوا ما ذكرنا
العكس لما وقع منهم التوقف حكما سيأتي مستوفى من السؤال الجزئي
اما مطلقة او من وجه مثال المطلق كل انسان حيوان فلو عكسنا
كنا عكسنا الى قولك كل حيوان انسان كذبت ومثال الاخير من وجه كل انسان
ابيض فلو عكسته الى كل ابيض انسان كما اخروي الكذب على اذا ابيض
من وجه يكذب فيه الاصل ايضا جزئيا اخروي فانها تنعكس الى
سالبة كلية سالبة جزئية معكوسا سالبة مخصوصة ايضا

العامة والوجودية الدائمة والوجودية الضرورية والممكنة العامة
والممكنة الخاصة وفي الهيئية امكانات الطلقة الهيئية الخصوصية
المطلقة العامة لان نقول الطلقة العامة فيما اذا الهيئة حلت حين اصلا نحو
كل انسان كاتب بالفعل في العالم وفيما اذا لم تحل حلت حين اصلا نحو
الزمان حادث بالفعل في العالم لما تقدم فانها فيها اكونيا اعم
من الدائمتين والمشروطة العامة فلا يلزم اصلي لان يكون مادة لواحدة
من الثلاث اصلي لان يكون مادة تلك الهيئية من غير عكس واما كونها
اعم من الوقتية العامة فلانها قد تكون اعم كلية عامة من الهيئية
من غير عكس لانا نفرض ذات الموضوع اي في الاصل الشخص
الكاتب في كتبه على العادة الخروج عن تلك الشخص الذي لم يحرز في كتبه
على العادة بان خلق بعد شاب شخصا يكتب بيده ويكون قاعدا عن عادة
للعادة فحصل في الاصل والعكس انما هو بحسب ما تتفق في العادة فلا
يرد النقض بهذه الفارق وحينئذ صدق ذلك اي التقييد دائما دائما
فهذا نقائض اي الكل من مسألة الحمل الموضوع كقولك في عكس
بعض الانسان ناطق ساكن دائما اي بعض الناطق انسان بالدوام
ساكن دائما لصدق نقيض هو وقتية عامة لان الطلقة الهيئية
التي هي العكس بينا فحينئذ الكل لم يحسب الا بحسب الوصف الذي هو الوقتية
العامة كما تقدم في المتن وهو ان عكس نقيض العكس هو السالبة
الكلية الوقتية العامة المتقدمة وهي نعكس النقيض كما سيأتي في السؤال
في قولك فيكون نقيض العكس عين القضية مساوية لان عين القضية
موجبة جزئية وقتية عامة وهي لم يبق فحينئذ السالبة الكلية الطلقة
الهيئية كما تقدم فراجعه بالتقييض هذا مطلق السالبة اما الاطراد
هذه الوجه اي الاطراد في السالبة وعكس النقيض وكما الشرطية

العامة

الخاصة والوجودية الخاصة مثال الشروطة الخاصة كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة مادتها كاتب دائما ومثال الوجودية الخاصة هذه المثال لكن مع
ابدال الضرورة بالدوام فتعكس ما في الطلقة العامة على رأي الا قد حين
هكذا بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعلية العامة في العالم وفي الطلقة الهيئية
على رأي الا يتم على متحرك الاصابع كاتب بالفعلية العامة حين متحرك
الاصابع لانهما اعم من الخاصتين وكل لازم لازم لازم فهو لازم الاخص
لانه ان لم يلزم الاخص ولازم لازم لازم لم يحرز ذلك حتى نحتاج الى دليل على
انعكاس هذه الست كلها في هيئية وهو ان الهيئية اعم من الست والهيئية
منعكسة فنقيضها هيئية فما هو اخص منها وهو جميع الست يكذب الانعكاس
اي هيئية ايضا لانه ان كان لازم لازم لازم الاخص وبيانه انه اعم من
الست ان الوقتية العامة اعم الست كما مر والهيئية اعم منها فالهيئية
دالة على انعكاس المحمول بالموضوع في بعض اوقات الوصف العنواني
والوقتية دالة هي انعكاسه به في جميع اوقات الوصف العنواني وكل
معنى ما دام وكل ما ثبت الحكم في الجميع ثبت في البعض من غير عكس كلي
كما عرفت فاذا كانت الهيئية اعم من العامة والوقتية اعم من دوائم الست
فالهيئية اعم من دوائم الست وهو ظاهر البطلان بديهي والذي يدفع الظاهر
انه بالبيان الذي مضى يكون راجعا الى قد حين ايضا فلا يتم الجواب المذكور
ايضا لانه سالبة مطلقة وهي لا تنعكس لانه لا ينعكس من العموم
الا ما هو من الست الدوائم الكلية او الجزئية بشرط ان تكون تلك الجزئية
لعدم الخاص كما سيأتي قريبا والسراج تكسر الصيف وتضيق الزمان
هيئية لانه دائمة فيصير العكس في المثال المتقدم هكذا بعض متحرك
الاصابع كاتب بالفعل في العالم حين هو متحرك الاصابع دائما وهي
لانه دائما ليس بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل في العالم وهو عكس

ويستلزم كل كاتب متحرك الاصابع دائما الوجود الموضوع باللزوم
وهذه ثنائية لا تصدق كلية دائما ليست في الدوام الكلي
لصدق كل كاتب متحرك الاصابع دائما كاتبة لا دائما في الكل
كذبة كل لا متحرك الاصابع لا كاتب دائما لا متحرك الاصابع لا دائما
في الكل كلية قيد لا دوام في الكل لما صدقناه لا شيء من لا متحرك
الاصابع بلا كاتب بالاطلاق وهو يستلزم كل لا متحرك الاصابع
كاتب بالاطلاق وينعكس الى بعض الكاتب لا متحرك الاصابع ممكنة
فاما ان تقول بعدم العكس بناء على اصل القضية لعدم وجوبة وقد
واصل القضية موجبة محصلة وقد سبق في النوع الخطابات ان
القضيتين اذا اتفقتا في الكيف واختلفتا في المحمول والتحميل
تعاندتا في الصدق في حالة الايجاب ولا يرد البحث المتقدم لوجود
الدليل الدال على وجوده موضوع السالبة وهو صدق ان كل لا
قضية موجبة وهي تقتضي وجود الموضوع واما ان تقول اذا
تبجه صدق في بعض الكاتب لا متحرك الاصابع بالاطلاق لزم صدق
ما هو اعم منه وهو السالبة المحصلة وهي قولنا بعض الكاتب
ليس هو متحرك الاصابع وذلك نقيض اصل القضية لانها
سالبة محصلة واصل القضية موجبة محصلة والقضيتان اذا
اختلفتا في الكيف واتفقتا في المحمول والتحميل تناقضتا
وهل بقيح اوله وثانيه الذي هو خلاف جهة ابي فساد وجب
لما سلموه ابي اعتراضهم وقوله على السالبة المعدولة ابي التي
نقيض عكس الخاصتين التي جعل عنوانها نقيض المحمول اي
يعني انا اذا قلنا في الخاصة كل كاتب متحرك الاصابع دائما ايجابا
لا دائما وقولنا وقلنا في العكس كل ما ليس متحرك الاصابع

هو

هو ليس كاتبا مادام لا متحرك الاصابع فقولنا في العكس ما ليس
متحرك الاصابع هو نقيض المحمول وهو الجسد عنوانا في قضية العكس
فاذا قلنا الولي يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس
متحرك الاصابع ليس هو ليس بكاتب حيث هو لا متحرك الاصابع
فالموضوع في هذه السالبة المعدولة التي هي نقيض العكس
هو قولنا ما ليس متحرك الاصابع وهو موجود ليس موضوع
القضية التي تطلب عكسها وهي قولنا كل كاتب متحرك الاصابع
ساء ايجابا او ايجابا موجبة لانها موجبة وقد سلمنا متحرك
الاصابع عن ذلك الموضوع الذي هو الكاتب لقولنا في ثبوت متحرك
الاصابع انه ليس بدائم وذلك في القضية الثانية المفهومة من
قيد لا دائم الاصل وهو قولنا لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع
بالاطلاق فيصدق ايضا على افراده الكاتب الذي هو الموضوع
انه ليس بمتحرك الاصابع ولا شك ان افراد الكاتب موجودة اذ هو
عنوان في القضية الموجبة الاصل وكذا افراد ما ليس متحرك الاصابع
الذي هو عنوان في السالبة المعدولة التي هي نقيض العكس تكون
موجودة اذ هي بعض افراد الكاتب الموجودة فاذا وجدت افراد
السالبة المعدولة شاركتها في الموجبة المحصلة بمعنى انه كلما صدقت
احداهما صدقت الاخرى في اذا صدقت في نقيض العكس المذكور
بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس هو ليس بكاتب حيث هو ليس
متحرك الاصابع صدق في بعض ما ليس متحرك الاصابع كاتب حيث هو
ليس متحرك الاصابع لزم صدق الاولى صدق الثانية عند
وجود الموضوع واذا صدقت هذه الثانية عكسناها او ضممناها
الى مقدمة الاصل على ما مر وتم البرهان بلا دخل يرد عليه لو ترك

وذلك اي وجه ذلك اي وجه كون الدليل قد قام على ما ذكر
لقولنا في ثبوت به نقيض لقوله وقد سلمت به عن ذلك الموضوع
تتمة ذكر المصنف حكم الوجبات في عكس النقيض مستوفيا
لها ولم يوف حكم السوالب وحكمها اما بحسب انكم فلا تنعكس الجزئية
كما مر المصنف حيث قال والسالبة في عكس النقيض حكم الموجبة في الحكم
السوي فتنعكس جزئية بجهتها ان علمت فلو اريد كون نقيض حكم الجزء
ام من الموضوع او من نقيضه وله يصح سلب الاخص عن جميع الاعم
مثلا اذا قلنا لا شيء من الانسان بحجر كان معناه كذب عكسه
بالخالف اي لا شيء من لا حجر بانسان لان الانسان اخص من لا حجر
وله يصح سلب الاخص عن جميع افراد الاعم بالواقع اي كل ما ليس
بحجر هو لا انسان لان لا انسان اخص من لا حجر لصدقه بالانسان
وله يصح سلب الاخص عن جميع افراد الاعم وانما يحسب الجهة فيها
نزاع شهير والاقرب طريق التسمية وتبين ان القاعدتين تنعكسان
حينئذ لا داعية فانا نصدق مثلا بالضرورة او دايما لا شيء من
الكاتب بساكن الا سابح ما دام كاتبا لا دايما فانه يصدق بعض ما ليس
ساكن الا سابح كاتب حين هو ليس بساكن الا سابح لا دايما لان
ذات الكاتب موجودة بد لالة الالتزام لان قضية تقتضي وجود
الموضوع فتقرر منه شيء معين فيصدق عليه وصف المحمول في الوقت
ولكن هو الا نسان مثلا فان الانسان ليس بساكن الا سابح وهو
الجزء الاول من القضية والانسان كاتب حين هو ليس بساكن لان
كاتب ليس بساكن ما دام كاتبا فيصدق بعض ما ليس بساكن هو
كاتب حين هو ليس بساكن الا سابح ثم الكتابة لا تدوم فما ليس
بساكن اذا دامت الكتابة لدام له ليس بساكن ضرورة لانقول

ليس

ليس بساكن ما دام كاتبا لكن دوام ليس بساكن باطل لقولنا في الاصل
لا دايما فقصد في سلب الكتابة عما ليس بساكن على الاطلاق وهو
معنى لا دوام العكس فقد صدق في العكس عينية لا دايمة والوقتية
والوجود بثبات تنعكس معدولة عامة فاذا صدق لا شيء من الدايم
بمستيقظ بالاجماع الاربع فالبعض المصدق في عكسه بعض ما ليس
بمستيقظ دايم بالاطلاق لانا نفرض ايضا ذات الموضوع شيئا معينا
ويكون معنى الاسناد مسالة فالانسان ليس بمستيقظ وهو الجزء الاول
والانسان دايم بحكم الله دوام لوجوده فبعض ما ليس بمستيقظ دايم
بالاطلاق وذلك ان تسلط طريق الخلف فنقول لو لم يصدق بعض
ما ليس بمستيقظ دايم بالفعل لصدق نقيضه وهو لا شيء مما
ليس بمستيقظ دايم بالفعل بصدق الجزئي من الدايم بالليس بمستيقظ
دايما وسلب السلب ايجاب وكل دايم مستيقظ دايما فانه دايم له لوجوده
الموضوع بحكم الله دوام فتساوي السالبة المعدولة الموجبة المحصلة
وقد كان الاصل لا شيء من الدايم بمستيقظ هذا خلف والخلف بقولنا
الله دوام والله ضرورة الى العكس لصدق قولنا ليس بعض الانسان
بكاتب له بالضرورة مع كذب بعض الكاتب انسان له بالضرورة
لان كل كاتب انسان بالضرورة واما سابق وهي العكسان
وبسايط المتشابهات فالتحقيق ان لا عكس لها لعدم دليل ينهض
فيها اذ الدليل فرضا كما مر له يتم الا عند وجود الموضوع وطريق الاول
والعكس مبنيان على استلزام المعدولة الموجبة المحصلة وقد علمت
انها لا تستلزمها الا عند وجود الموضوع فاذا كانت العكسيات الصحيحة
للسوالب كالموجبات في اقتضايها وجود الموضوع انهض الدليل
فيها واذا كانت سوالب البسايط وكذا العكسان معدولة لا تستلزم

وجود الموضوع لم ينهض دليل على انعكاس الا على التسامح في ان
السالبة المذكورة تستلزم الموجبة وقد علمت ما فيه وانما اقتصرنا في
بيان انعكاس ما ينعكس من هذه السوالب على عكس النقيض
المخالف لانه هو المحقق كما مر اه يوسف او شرطية متصلة اما
المتصلة فقد تقدم انه لا عكس لها فلا يلزمها هذه العكوس
غير العكس الاولي العكوس بالجمع ليناسب ما قبله لان جزء
التالي الا هذا هو قياس المساواة ونظمه جزء التالي لازم للتالي
والتالي لازم للمقدم فجزء التالي لازم للمقدم واما قوله فلازم
اللازم لازم فهو دليل النتيجة لا عينها ولا تعدد لها بعدد
اجزاء المقدم محترز قوله المتعددة التالي وكان الاولي ان يقول
ولا استلزام لها ليناسب قوله او لا تستلزم قوله لان جزئه اي
المقدم ليس ملزوما للمقدم حتى يتفرع عليه انه ملزوم للتالي
او اصطلاحا انه ملزوم للمقدم وتعدد الاتفاقية محترز قوله
اللزومية والمنفصلة محترز قوله المتصلة والسالبة
على العكس محترز قوله الموجبة في الجميع على العكس اي يجري
حكمها على العكس في الجميع اي فتستلزم المتصلة السالبة اللزومية
المتعددة المقدم متعددات بعدد اجزاء المقدم ولا تعدد لها بعدد اجزاء
التالي ولا تعدد الاتفاقية السالبة بعدد اجزاء كل واحد من طرفيها
وتعدد المتصلة السالبة باعتبار منع الجمع لا باعتبار منع الخلف
ويستدل على ذلك اي على استلزام المتصلتين يعني على
الاستدلال بقياس المساواة المتصلة الاصل الاصل بالرفع
صفة المتصلة استلزام الكل لجزئه اي الاستلزام الكل لجزئه
وهو المتصلة الدالة على ذلك الاستلزام وهذه المتصلة وطئة

الصدق

الصدق والصغرى هي الاصل وهو مفروض الصدق ان يكون
الكل هو المقدم وقوله الشيء هو التالي وقوله ولا يكون جزؤه الضمير
فيه للكل ملزوما له اي لذلك الشيء حتى يكون اي الجزء
اللازم اي الكل وذلك اللازم هو التالي وقوله لان ملزوم الملزوم
تعليل لما بعد حتى لا اطراد له في تخلفه نحو قولك كلما كان هذا
خلا وعسلا كان سكنجبيلا لعدم صدق كلما كان هذا خلا كان سكنجبيلا
وكلما كان هذا عسلا كان سكنجبيلا من الشكل الثالث خبر قوله بيانه
وقوله والوسط الخ جملة حالية قد يكون اذا كان اب وج د فهذا
قد يكون اذا كان الشيء حيوانا والشيء ناطقا فهو انسان فاوج واقعان
على الشيء وب على حيوان ود على ناطق واخصر منه واوضح قد يكون اذا
كان الشيء حيوانا ناطقا فهو انسان وقوله لزم ان يصدق قولنا
اذا كان اب فهو اي قد يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو انسان وقوله
قد يكون اذا كان الشيء ناطقا فهو انسان قد يكون اذا كان الشيء
ج د فهو اي قد يكون اذا كان الشيء ناطقا فهو انسان من متصلتين
قطعيتين الصدق هم الكائنان على استلزام الجزء الكلي لجزئه
كلما كان اب وج د فاب اي كلما كان الشيء حيوانا والشيء ناطقا فالشيء
حيوان واخصر منه واوضح كلما كان الشيء حيوانا ناطقا فهو حيوان
وقوله كلما كان اب وج د فهو اي كلما كان الشيء حيوانا والشيء ناطقا
فهو ناطق متحملها صفرتين للمتصلة الاصل اي على البدل
فاذا ضممنا اليها الاولى هكذا كلما كان حيوانا ناطقا فهو انسان
انتج اولى المتصلتين اللازمتين وهي قد يكون اذا كان حيوانا فهو انسان
واذا ضممنا اليها الثانية هكذا كلما كان حيوانا ناطقا كان ناطقا وقد
يكون اذا كان حيوانا ناطقا فهو انسان انتج ايضا ثانية المتصلتين
اللازمتين وهي قد يكون اذا كان ناطقا فهو انسان وبهذا
اي ولهذا البرهان جزئية حال من الضمير المضاف اليه الراجع

ذلك كما تقدم وقوله كليا اي استغراقيا او حال كون الاستغراق كليا وعلة
قوله جزئيا واما مانعة الجمع السالبة مثالها ليس البتة اما ان يكون الشيء
حيوانا فقط واما ان يكون انسانا تستلزم ليس البتة اما ان يكون الشيء حيوانا
ان يكون انسانا وليس البتة اما ان يكون الشيء ناطقا واما ان يكون انسانا
فقد علمت ان مقصد الاصوليين عند الجمع بين مجموع الحيوان الناطق والانسان
لزوم مطلق بين الانسان وبين كل جزئي من اجزاء ذلك المجموع واما
مانعة الخلو السالبة مثالها ليس البتة اما ان يكون الجسم متحركا اسود واما
ان يكون غير ابيض حكمت بسلب العناد الحاصل بين المتحرك الاسود وغير الابيض
لصحة ان يخلو عنهما بكرة ابيض ويلزم منه سلب بين المتحرك وغير الابيض اذ
يصح نفي كل منهما عن كثير ابيض واما لزوم سلب بين الابيض وغير الابيض
فظاهر والحقيقي السالبة معنوي حكمت بالبين انها تنعقد باعتبار
ما فيها من نفي الجمع ولا تنعقد باعتبار ما فيها من العناد فاذا قلت ليس البتة اما
ان يكون الجسم متحركا ابيض واما ان يكون غير اسود سلبت العناد الحاصل بالاعتبار
باعتبار سلب العناد الحاصل بين المتحرك الابيض فاما ان يكون الجسم متحركا واما ان
يكون غير اسود وليس البتة اما ان يكون الجسم ابيض واما ان يكون غير اسود
لصحة اجتماع تلك الامور ولا يصدق باعتبار منع الخلو ليس البتة اما ان يكون
متحركا واما ان يكون غير اسود لعدم صحة ارتفاعهما عن غير الاسود والا
كان غير متحرك اسود واما صادقة ليس البتة اما ان يكون ابيض واما ان يكون
غير اسود باعتبار منع الخلو فافهم والفرق بينه وبين المخالف
بعد تصوره بالتامل فقد تقدم للمصنف في الصدق والكذب اي مع قرينة كما
لو قيل كلما كان انسانا فليس بحيوان فانه ملازم في الكذب ليس البتة اذ كلما كان هذا انسانا
كان حيوانا كلما كان هذا حيوانا فليس بانسان وقرينة
ايضا اي بينهما فتضمنه كبرى الصورة الاصلية مثاله سنا اذا كان انسانا فهو حيوان اذا
كان الانسان حيوانا صدقة لازمة وهو ليس البتة اذا كان انسانا فليس حيوانا
ولو لم يصدق لتضمنه وهو قد يكون اذا كان انسانا فليس بحيوان فيكذب حيوانا فتضمن

هذا المنع

هذا التقييد كبرى الصورة الاصلية كلما كان انسانا فانه حيوان وقد يكون لا
كان انسانا فليس بحيوان فيمنع سلب الشيء لشيء وهو قد يكون اذا كان حيوانا
فليس بحيوان وهو محال او يوجب لشيء منتفى يلزم وجود الشيء
فيما زاد يضمنا معا الصواب فيما زاد يرتضما وهما مستلزمتان
متصلتين كذلك اي كما استلزمتها المتصلة فكذلك استلزمتها المنفصلة استلزمتها من
حيث منع جمعها ونقيض تاليها مانعة الجمع تستلزم متصلة من
احد طرفيها منعها ونقيض الاخر فاما في شبيهتها في الاستلزام من جهة اشتمال
الامر فيما تقدم والنقيض فيما يلي وكلما ان المتصلة استلزمت مانعة خلو من
نقيض المقدم ومن تالي مانعة الخلو تستلزم متصلة من نقيض احد
طرفيها منعها ومن نقيض الاخر فاما في شبيهتها في اشتمال الامر فيما تقدم
فيما يلي واما وجه استلزام مانعة الجمع اياها فلانك ان تسند عليه برهان
سند الشكل الاول فتقول كلما وجد الملزوم ووجد اللازم ركلما وجد اللازم انتفى
نقيض الملزوم فينتج كلما وجد الملزوم انتفى نقيض اللازم ونقول من الطرف
الاخر كلما وجد نقيض اللازم انتفى اللازم وكلما انتفى اللازم انتفى الملزوم
فينتج كلما وجد نقيض اللازم انتفى الملزوم فهذا دليل منع الجمع بين الملزوم
ونقيض اللازم وهذه المقدمات كلها ضرورية الصحة واما بيان ان لا منع
خلو بينهما فنقول كلما انتفى الملزوم صح وجود اللازم وكلما صح وجود اللازم
صح نقيض اللازم فينتج كلما انتفى الملزوم صح نقيض اللازم ونقول من الطرف
الاخر كلما وجد نقيض اللازم انتفى اللازم وكلما انتفى اللازم انتفى الملزوم
فينتج كلما وجد نقيض اللازم انتفى الملزوم وهو المطلوب واما وجه
ايضا فمن نقيض الملزوم ومن تالي منع الخلو بانا نقول كلما ارتفع نقيض الملزوم
وجد الملزوم وكلما وجد الملزوم ووجد اللازم صدق فينتج كلما ارتفع نقيض
الملزوم ووجد اللازم ونقول من الطرف الاخر كلما ارتفع اللازم ارتفع الملزوم وكلما
ارتفع الملزوم ووجد نقيض الملزوم فينتج كلما ارتفع اللازم ووجد نقيض الملزوم وهو

الطرف وسايرا هاذا ان لامنع جمع بينهما فهو ان تقول كلما وجد نقيض المذوم
ارتفع المذوم وكلما ارتفع المذوم صح وجود اللازم فينتج كلما وجد نقيض المذوم
صح وجود اللازم وتقول من الطرف الاخر كلما وجد اللازم صح ارتفاع المذوم
وكلما صح ارتفاع المذوم صح وجود نقيض المذوم فينتج كلما وجد اللازم صح
وجود نقيض المذوم وهذه المقدمات كلها ضرورية اه بوسي
وقوله وهما مستلزمة متصلة بين اي مثلا مانعة الجمع دايما اما ان يكون الشي
ابيض واما ان يكون اسود فتستلزم متصلة وهي كلما كان ابيض كان غير اسود
وبرهانه ان نقول كلما وجد البياض ارتفع نقيضها سواد وكلما ارتفع نقيض
البياض اعني السواد لانه اخص من النقيض وكلما ارتفع السواد وجد نقيض
السواد فينتج كلما وجد البياض وجد نقيض السواد وهو معنى قولنا كلما كان
ابيض كان غير اسود وعلى هذا وسائر مانعة الجمع دايما اما ان يكون
الجسم ابيض واما ان يكون غير اسود تستلزم متصلة ايضا وهي كلما كان
ابيض كان غير اسود وبرهانه ان نقول كلما ارتفع غير ابيض ارتفع اسود
وكلما ارتفع اسود وجد غير اسود اه بوسي تستلزم متصلة كانت
عليه ان يقول متصلتين ليناسب قوله بعدها وتستلزم المتصلة الحقيقية
متصلتان اربعا فاذا صدقت دايما اما ان يكون الشي ابيض واما ان يكون اسود
من سبيل مانع الجمع صدق كلما كان اعني ابيض فليس اسود وكلما كان اسود لم
يكن ابيض واذا صدقت اما ان يكون الشي غير ابيض واما ان يكون غير اسود
من سبيل مانع الخلو صدق كلما كان الشي ابيض كان غير اسود وكلما
كان اسود كان غير ابيض استلزمت اربع متصلات ائتلفت فيها من
مانع الجمع بمتصلة من وضع احد الطرفين مقدما ونقيض الطرف الاخر تاليا
واشتملت فيها من مانع الخلو بمتصلة من وضع نقيض احد الطرفين
مقدما ووضع الطرف الاخر تاليا فاذا صدقت العناد الحقيقي دايما اما
ان يكون الموجود قديما واما ان يكون حادثا لزم صدق كلما كان الموجود قديما
لم يكن حادثا وكلما كان حادثا لم يكن قديما وكلما لم يكن الموجود قديما كان حادثا

وكلما لم يكن حادثا كان قديما وتستلزم موجبة كلية متصلة مركبة من
سوالب فيرها سوالبها الغير بالنسبة فوجبة كلية متصلة هي سوالب المتصلات
فنظر بالشبه فوجبة كلية متصلة بما في سوالب المتصلات وسوالب
المتصلات موجبات مركبة من جزيها اي تاليها فكون تلك السوالب اللازم اللوازم
موجبات مركبة من جزء الموجبة يستلزم قولنا ليس البتة اما
ان يكون هذا انسان اي لانه اخص مما ذكرناه لما مكث بالانصاف بين
المعدم والملكي وكانت لا تقتضي تحقق جزئيها في الخارج بل صدق مع
استحالتهما وليت شعري ان العناد بالقسمة اللائقة بسلوب عن جزئيها الذين هما
المعدم والملكي وكذلك موجبة مانع الجمع اي لانه لما كان مانعة الجمع
بالمعنى الاخص ان طرفيها لا يجتمعان في الصدق ويجتمعان في الكذب كان ايضا
في الصدق سلوبة وهو معنى السالبة المتصدقة وكان مانع الجمع ايضا في الكذب
سلوبا ايضا لانه مانعة جمع بالمعنى الاخص وهذا معنى سالبة مانعة
الخلو والعناد الحقيقي بينهما ايضا لان الذي بينهما عناد جمعي وهو معنى
السالبة الحقيقية فاذا صدق اما ان يكون الشي ابيض او اسود صدق
ليس البتة اذا كان الشي ابيض كان اسود وهي المتصدقة وصدق ليس البتة
اما ان يكون الشي ابيض او اسود بالعناد الخلوي بينهما اعني انه ليس بينهما مانعة
في الخلو وان كان بينهما مانعة في الجمع وبالعناد الحقيقي ايضا اي لانه لا عناد
بينهما الا الذي بينهما عناد جمعي لا تقدم موجبة مانع الخلو لانها
كانت مثلي مانعة الخلو بالمعنى الاخص ان طرفيها لا يرتفعان وبحقيقان كان
لا عناد جمعي ولا حقيقي بينهما لصحة اجتماعهما فاذا صدق اما ان يكون الشي
غير ابيض واما ان يكون غير اسود صدق ليس البتة اما ان يكون غير ابيض
او غير اسود بالعناد الجمعي والعناد الحقيقي اي لا عناد بين الغيرين جمعي
وان كان بينهما عناد خلوي ولا عناد بينهما حقيقي لان الموجود بينهما
عناد خلوي ويصدق ايضا سلب الانصاف بينهما لانه لما كان كل منهما اعم من
نقيض الاخر كان صادقا على نقيض الاخر فلا يتصادقان فيصدق ليس البتة كلما كان

جزئية وقولي وهو كلي اي قضيته كلية وهكذا يقال فيما بعده ومتى
صدقت وتاليها ايضا صدقت وهي التي جزء مفهومه انه لا يلزم من صدقها
وتاليها جزء صدقها وهي في هذه اربعة اقسام وقولي والتالي كلية
العكس اي يجري حكمها من الموجبة الكلية لكن بعد تعيين صدقة
ومتى صدق تاليها صدقت وهو جزئي ومفهومه انه لا يلزم من صدقها او متى
جزئي صدقها وهي في هذه ستة اقسام ومتى صدقت وتاليها جزئي صدقت
وهو كلي ومفهومه انه لا يلزم من صدقها وتاليها كلي صدقها وهو جزئي في هذه
ثمانية اقسام اربعة في الموجبة الكلية واربعة في السالبة الجزئية
واما الجزئية الموجبة فمتى صدقت واحد طرفيها كليا او سواكان المقدم او التالي
فمتى صدقت ومتى صدق تاليها كلي صدقت وهو جزئي ومفهومه انه لا يلزم من
صدقها او متى صدق جزئي صدقها وهي كلي ومتى صدقت وتاليها كلي صدقت
وهو جزئي ومفهومه انه لا يلزم من صدقها وكاذبيها جزئي صدقها وهو
كلي في هذه اربعة اقسام في الموجبة الجزئية بخلاف الشانية المتقدمة وقولنا
والتالية الكلية على العكس ان يجري حكمها على العكس من الموجبة الجزئية
لانها يتغير فيها فمتى صدقت واحد طرفيها جزئيا صدقت وهو كلي ومتى صدق
ومتى صدق جزئي صدقت وهو كلي ومفهومه انه لا يلزم من صدقها ومتى
صدق تاليها صدقها وهو جزئي ومتى صدقت وتاليها جزئي صدقت وهو
كلي ومفهومه انه لا يلزم من صدقها وتاليها كلي صدقها وهو جزئي
في هذه اربعة اقسام ايضا في السالبة الجزئية تصير الثمانية المتقدمة وقولنا
ستة عشر قسما ثمانية منصوصة وثمانية مفهوم كل قسم من الستة الاولى
فيها اربعة اقسام وستره ملكا مثلثتها بالواو وحسبنه موضحة ان شاء الله
تعالى واعلم المتعلق بتكريرها اي هذه اللوازم مقدمة
في اصل الاخ وتاليه انه متى كان الملزوم اعم مطلقا من اللازم
لا يلزم للقضية اه خصر صاحبنا ما نقلناه عنه بوجه ينفع
غيره لتوقف فهم الحيز التام في تلك اللوازم على الحيز الناقص

فاعلم ان

ناقصا لا يتوقف فهمه على تلك اللوازم فكان تقدمها في الفهم ونقصها في الحيز التام
تام فالنفع للموجود والغير مشترك بينه وبين الحيز التام فكانت ما
وحاصل ما ذكره في هذه اللوازم وقوله بيان اي مستلزمة بيان وهو ما
تستلزم صدقه الشرطية المتصلة باعتبار لزوم باعتبار كليه احد طرفيها اي
سواكان المقدم او التالي وقوله اربعة جزئيه الاحد سواكان المقدم او التالي
فهذه اربعة اقسام وقولنا باعتبار كونها كلية او جزئية كان عليه ان يزيد
فيه موجبة او سالبة لان الستة مشتركة لخروج الاستثناء الزيادة بدليل قوله
جزئيه اربعة احوال المقدم والتالي في اربعة احوال المتصلة والاربعة الاولى كلية
كليتين او جزئيتين وثمانية كونها كلية او جزئية موجبة او سالبة
لكن نظر اعلى بعضها هي الثمانية المخلوقة المتقدمة وقوله وتاليها
هي الثمانية المفهومة المتقدمة وقوله والتركيب اي التركيب العقلي الحاصل
حوزه من العقل بتحليله الظرف من كلا سهم اما بيان الاول فهو
الكلية الموجبة وانما متى صدقت ومتى صدقها جزئي اي قضية جزئية صدقت
وهو كلي اي قضيته كلية مثال هذا القسم لما كان بعض الانسان حيوانا
كان بعض الحيوان انسانا فقد صدقت ومتى صدقها قضية جزئية وهو
كلية ايضا بان تقول لما كان الانسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا
وبرهانه كما قالوا لعل ان الجزئية اعم من الكلية وكل لازم للاعم لازم للاخص
كما مر غير مرة فيكون بعض الحيوان انسانا اذا لزم كون بعض
الانسان حيوانا لزوم ايضا كل انسان حيوانا وهذا معنى قولنا لعدم القضية
الكلية الخ من جزئيها الخ وقوله فهو متضمن له بلازمه يوجد في بعض النسخ
بلازمه بالواو وهذه لا يعطي ان الاخص متضمن له اي للاعم بلازمه اي مع لازم
الاعم فالباء للتعدية ويحتمل ان للازمه مضاف وهو قبيح والاخص اي الاصل
قضية معلومة الصدق كون بعض الحيوان انسانا مقدمتها اليها ويكون تركيبها قولنا
من مادة الانسان حيوان لانه هو الذي يطلب كسبه اي تطلب ان تقصد
النضوة وهو كلي صدقت وهو جزئي واما مادة الحيوان انسان في هذا

لازمها صفراه هذا بيان القسم الثاني من المخلوق واما بيان القسم
الثاني من المفهوم فهو انه لايلزم من صدقها وتاليها جزء صدقها
وهو كلي لانه لايلزم من لزوم الاعم نفي لزوم الاخص لذكر الشيء قد
كما كان كل انسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا مع كذب به كلما كان كل انسان
حيوانا كان بعض الحيوان انسانا واما بيان الثالث اعني الثالث هو
السالبة الجزئية واجزاء اذا صدقت وصدقها كلي صدقت وهو جزئي وتالها
قد لايكون اذا كان كل انسان حيوانا كان كل حيوان انسانا فقد صدقت
وصدقها كلي وتصدق وهو جزئي بان تقول قد لايكون اذا كان بعض
الانسان حيوانا كان كل حيوان انسانا وبرهانه انا نعدم اذ لايستلزم
الثاني وهو كلي يستلزمه وهو جزئي فالتقرير ان كلما لايلزم الاخص لايلزم
الاعم ولا شك في صحة الملازمة الصدق عليها من مقدم هذا الصدق
اذ هو المطلوب كم هكذا كلما كان كل انسان حيوانا كان بعض الانسان
حيوانا الى آخر الصدق كبرى هكذا وقد لايكون اذا كان كل انسان
كان كل حيوان انسانا فينتج من الثالث قد لايكون اذا كان بعض الانسان
حيوانا كان كل حيوان انسانا وهو المطلوب اعني بوسيط هذا بيان سقوط
الثالث واما بيان سقوط مفهومه وهو انه لايلزم من صدقها ومقدمها
جزء صدقها وهو كلي فلانه يصدق قد لايكون اذا كان بعض الحيوان
انسانا فكلا انسان مع كذبه قد لايكون اذا كان حيوانا انسانا لامحيوان لانه
متى صدقت الكلية الموجبة فينتفي منها مكسوبا بالمدافعة وقياسا
واما بيان الرابع اعني الرابع هو السالبة الجزئية ايضا واجزاء اذا صدقت
وتاليها جزئي صدقت وهو كلي ومثالها قد لايكون اذا كان ليس بعض الحيوان
انسانا كان ليس بعض الانسان حيوانا فقد صدقت وتاليها جزئي وتصدق
ايضا وهو كلي قد لايكون اذا كان ليس بعض الحيوان انسانا كان لاشيء
من الانسان بحيوان وبرهانه ان الجزئية اذا انتفت عن المقدم انتفت
كليتها عنه ايضا لان الجزئية اعم وانتفي الاعم يستلزم نفي الاخص ولا ينا

ثم

نعم انتفيه العلزمة الصدق وتكون من الثاني ها هنا لان هو المطلوب
كم وهو كلما كان لاشيء من الانسان بحيوان كان ليس بعض الانسان بحيوان
كبيرا واي الاصل صغرى هكذا قد لايكون اذا كان ليس بعض الحيوان انسانا
كان ليس بعض الانسان بحيوان فينتج من الثاني قد لايكون اذا كان ليس بعض
الحيوان بانسان كان لاشيء من الانسان بحيوان وهو المطلوب اعني بوسيط
واما بيان مفهوم الرابع وهو انه لايلزم من صدقها وتاليها كلي صدقة
وهو جزئي فلانه يصدق قد لايكون اذا كان بعض الانسان حيوانا كان
كل حيوان انسانا مع كذب قد لايكون اذا كان بعض الانسان حيوانا
كان بعض الحيوان انسانا لان الجزئية لاتستلزم عكسا كليا وتستلزمه
جزئيا ولان سلب الاخص الذي هو التالية لايستلزم سلب الاعم الذي
هو الجزئية واما بيان الخامس الذي هو الموجبة الجزئية وانها
متى صدقت واحد طرفيها كلي صدقت وهو جزئي ومثالها ومقدمها كلي
قد يكون اذا كان كل انسان ابيض كان بعض الابيض انسانا فقد صدقت
ومقدمها كلي وتصدق ايضا وهو جزئي بان تقول قد يكون اذا كان
بعض الانسان ابيضا كان بعض الابيض انسانا وبرهانه ان الازم الاخص
لازم الاعم حالة وجوده في ضمن الاخص لان الاعم واحالة هذه
ملازمة لبعض ضار كانسان وبين له ولازم احدهما وبين لازم الاخر
ولا يعترض بان قولنا كل لازم للاخص لازم للاعم لان هذا في الاعم
من حيث انه اعم وانما استشعر المعترض هذا السؤال اجاب عنه بقوله
لوجوده اذ ذاك في ضمن الخصه الخ ولانا بينا ان بالنفيه المعلومة
الصدق وتكون ههنا من المقدم اذ هو المطلوب كم وهي كلما كان
الانسان ابيض كان بعض الانسان ابيض وقد يكون اذا كان كل
انسان ابيض كان بعض الابيض انسانا فينتج من الثالث قد يكون اذا
كان بعض الانسان ابيض كان بعض الابيض انسانا وهو المطلوب ومثالها
وتاليها كلي قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا كان كل انسان حيوانا فقد

صدقت وتاليها كلي وتصدق ايضا وهو جزئي بان تقول قد يكون اذا
بعض الحيوان انسانا كان بعض الانسان حيوانا وبرهانه ما مضى وان
تاليها بالقضية المعلومة الصدق وتكون من الثاني اذ هو المطلوب
كله ههنا وهي كلما كان كل انسان حيوانا كان بعض الانسان حيوانا
وتضمها كبرى الى القضية الاصل هكذا قد يكون اذا كان بعض الحيوان
انسانا كان كل انسان حيوانا وكلما كان كل انسان حيوانا كان بعض
الانسان حيوانا فينتج من الاول قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا
كان بعض الانسان حيوانا وهو المطلوب واما بيان منفهوم القسم
الاول من الخامس وهو انه لا يلزم من صدقها وصدق مقابلتها
صدق قبلها وهو كلي فلانه يصدق قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا
كان بعض الحيوان ليس بانسان مع كذب قد يكون اذا كان كل حيوان انسانا
كان بعض الحيوان ليس بانسان لان الموجبة الكلية لا يصدق معها
نقيضها البتة واما بيان منفهوم القسم الثاني منه وهو انه لا يلزم من
صدقها وتاليها جزئي صدقها وهو كلي فلانه يصدق اذا كان قد يكون
اذا كان بعض الانسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا مع كذب قد يكون
اذا كان بعض الانسان حيوانا كان كل حيوان انسانا لان الجزئية
لا تستلزم العكس كليا واما بيان السادس اي السادس من
حالية الكلية وتاليها اذا صدقت واحد طرفيها جزئي صدق وهو
كل عكس الموجبة الجزئية لانها نقيضه لموضوعها ومحمولها جزئي ليس
البتة اذا كان بعض الممكن حادثا كان كل ممكن فنيافي الناطق وبرهانه
ان سلب لزوم شئ لشئ في جميع الاحوال يستلزم سلبه لاحد اطرافه
يستلزم هذا استدراك الامر حالة وجوده في ضمن كيف ما الامر لا يستلزم
في شئ من الاحوال هذا خلف وتاليها بالقضية المعلومة
الصدق وتكون ههنا من الثاني اذ هو المطلوب كله وهي كلما كان كل ممكن
حادثا كان بعض الممكن حادثا وليس البتة اذا كان بعض الممكن حادثا

كان كل ممكن فنيا عن الفاعل فقد صدقت وتاليها جزئي وتصدق وهو كلي
بان تقول ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا كان بعض الممكن فنيا عن الفاعل وبرهانه
ما مر وان تاليها بالقضية المعلومة الصدق وتكون ههنا من الثاني وهي كلما كان بعض
الممكن فنيا عن الفاعل وكان بعض الممكن فنيا عن الفاعل وتضمها كبرى الى الاصل
هكذا ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا كان بعض الممكن فنيا عن الفاعل وكلما
كان كل ممكن فنيا عن الفاعل كان بعض الممكن فنيا عن الفاعل ينتج اذا
كان كل ممكن حادثا كان كل ممكن فنيا عن الفاعل وهو المطلوب انتهى ترجمته
واما بيان منفهوم القسم الاول من السادس وهو انه لا يلزم من صدقها وصدق
مقابلتها صدق قبلها وهو جزئي فلانه يصدق ليس البتة اذا كان لا شئ من الحيوان
بانسان كان بعض الحيوان انسانا لان السالبة الكلية لا تستلزم نقيضها
البتة مع كذب ليس البتة اذا كان ليس بعض الحيوان بانسان كان بعض الحيوان
انسانا لان السالبة الجزئية لا تستلزم سلب لزوم صدق الجزئية الموجبة
على وجه العموم لثبوت لزوم صدقها معا اذا كان الموضوع فيها كما في هذا
المثال واما بيان منفهوم القسم الثاني منه وهو انه لا يلزم من صدقها
وتاليها الكلي صدق قبلها وهو جزئي فلانه يصدق ليس البتة اذا كان لا شئ من الانسان
بحجر كان لا شئ من الحجر بانسان لان سلب الخاصة عن الانسان على وجه
العموم لا يستلزم يوما ما سلب غير الانسان انسانيته عن غير الحجر على وجه
الكلية لان من جملة غير الحجر الانسان مع كذب ليس البتة اذا كان لا شئ من
الانسان بحجر كان ليس بعض لا حجر بانسان الصدق ونقيضه وقد يكون
اذا كان لا شئ من الانسان بحجر كان ليس بعض لا حجر بانسان الصادق

قوله حسي وعقلي المتقدم والمتلي وقوله مولف تصدق به
البسيط وما يجري مجراه مما هو في قوة المفرد وقوله تصدق بدون احد الطرفين
الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها اما البسيط فظاهر وجهها
واما المركبة فما تتوقف على اعادة ما اخذ في احد طرفيها من قضيتين وجب بيان
المراد بالقضيتين في احد الاصطلاحيات والمركبة كما هو في الاصطلاح

قضية واحدة واورد دخول الشرطية ايضا في احد لتركبها من قضيتين
واحب بانها حالة التركيب ليست قضيتين وهو ظاهر اه بوني
التوصل الى المطالب المجهولة بيان في تصحيح الطريق الموصلة الى المطالب ٣
المجهولة على ما يتوصل اي التصور المجهول اي على ما يصح
ما يتوصل به الى ما ذكر ما يتوصل به اعم من ان يكون مباشرة
او بواسطة تشمل المفردات ومبادئها لان التصور يطلق قد صا
فيما يحصل به اي في حصوله وما يتركب منه مطلقا تقسيمي
وهذا هو المقصد بشار اليه القياس اي وصحيح هذا المقدم الاعظم
اي لانه يحصل التصديق الذي هو اشرف لا في اعلم قدرا اولا
مطلق على قول شرعا مطلق معصل قولنا في حده تعد يقينا
صوابه تصد يقيني بالنصب لا بالرفع وهي جنس صواب هو حسب
باسقاط الواو لانه حينئذ القياس المركب اي القياس اركب
هو مقدمات بفهم مقدمات منها نتيجة وتلك النتيجة مع مقدمة
ثالثة قياس حزم كذلك اي ان يحصل المطلوب كقولنا العالم متغير وكل
متغير حادث وكل حادث لا بد له من محدث فالعالم لا بد له من محدث
وهو على قسمين ما لم تذكر فيه نتيجة قياس ويسمى مطوى النتائج
كل قياس وقد يوصل بها المتصلة من المقدمات وهي ذكرها كما لما
المتقدم وما ذكرت فيه نتيجة كل قياس ويسمى موصول النتائج لوصو
لها المقدمات كما تقدم (بعد اذ اصرح فيه بالنتائج اه بوسي
اي القسمة اراد بها جمع ما فوق الواحد وكذا قوله النتائج
طوى فيها نتائج اه الا ويحذف ليلزم القياس المركب يقسمه
انما يوجب ان يوخذ اي يعني ان القياس من حيث هو يجب ان
يوخذ بحيث يوخذ جميع اجزائه لا بحيث يكون قاصرا على بعضها
يخرج التشبيه والاستقراء حيث معلوم على معلوم لمساواته
اياه في علة الحكم على الوجه الذي قرب الاشكال موجود في التشبيه

فيما ان المقدمات لا يلزم تسليمها تسليم النتيجة التي هي السند حرام لامكان ان يرجع
في الفرع الذي هو النتيجة على جهة عدم التمام فقياس التشبيه انتقال من العلة الى الحكم لاجل
هيئة القياس المنطقي اما لو كان الاستدلال به على الهيئة المنطقية هكذا السند
سكر وكل مسكر حرام كزم تسليمها ان السند حرام لان هذه الهيئة منتجة لزوما
عند التسليم وقرار التشبيه هو ان يقال مثلا النبيذ مثل الخمر وذلك يجامع
الاسكار وبيع السند حرام وهذه النتيجة غير لازمة عقلا لامكان ان تكون
علة الحكم في الاصل غير الاسكار وقد توجد في الفرع والاستقراء هو تتبع
الجزئيات فاذا وجد الحكم في الكل الحق به غيره مثلا اذا وجد ان كل حيوان
يحرك لحيه الاسفل عند المضغ ويستدل عليه بقياس الاستقراء هكذا الحيوانات
المستقراة يحرك لحيها الاسفل عند المضغ وهذا من الحيوانات فهو يحرك
لحيه الاسفل الحاقا للمتردد بالاغلب وهي غير لازمة للسند متنع عقلا
وانما قلنا لانه لا يلزم من ثبوت الحكم للجزئيات ثبوته للكل عقلا فقياس الاستقرا
انتقال من حكم الجزئي الى الكل لامر عقلي انتفاء امكان علة حكم الجزئيات
حيوان وكل حيوان يحرك لحيه الاسفل عند المضغ كانت تلك النتيجة لازمة
للسند متنع عقلا لما تقدم وخرج الاسند لان الاستقراء وقرار قياس
الاستقراء هو قولك مثلا الفرس يحرك لحيه الاسفل عند المضغ وهذه النتيجة غير لازمة عقلا
لجواز ان يكون من الحيوانات غير المشتركة ما لا يحرك لحيه الاسفل
عند تولها منها اي عند ورود التشبيه والاستقراء عند مقدماتها وفي نسخة منها
بضمير التثنية اي عند التشبيه والاستقراء الناقص والغير التام
ما لا تتوقف نتيجته على مقدمة احد ربما غير اجنبية من مقدمتيه اي لا لزومه
لاحداها كالعكس وهو ما كان على هيئة الشكل الاول وغير الكامل
ما تتوقف نتيجته على ذلك وهو ما كان على هيئة واحدة من بقية الاشكال
لان اللزوم اي لزوم النتيجة للقياس اي لا يكون بواسطة
مقدمة اجنبية اي المعنى صادق بصورتين بان لا يكون هناك مقدمة اصلا
وبان كان في الشكل الاول او يكون هناك مقدمة غير اجنبية وهي اللازمة

والقوة وضع بحمل موضوع واضافته من اضافات الصفة للموصوف والفعل
او القوة مستفاد بوضع اي الموضوع بالفعل او القوة وفي عكس الصغرى راجع
للقوة فقط وهو متعلق بجاز من القوة بحذف فة اي جاز كون القوة آلة اي
الفعل في عكس الصغرى وليس متعلقا بالقوة لانه موضوع بالفعل في حد
ذاته لا بالقوة عام بوضع للاوسط اضافة عام من اضافة الصفة
للموصوف ووضع بحمل موضوع والاوسط متعلق بوضع اي يكون
الاصغر موضوعا للاوسط عاما حيث تكون الكلية صغرى فيها
كلية وذلك في ضربين الاولين من الاول والثاني
كما يأتي لانها تنعكس اي لينعكس الرابع الثاني لانه يرد الى الاول
بعكس صغراه اي اذا سوكانت الموجبة كلية او جزئية
ومن ثم اي ومن اجل ان عكس الموجبة جزئية ابدا لا من
يرد في الاول بعكس الصغرى وهو جلي وان قلت اشتراط
كلية الكبرى يحتاج اليه لانحصر في الضربين الخامس من الشكل
الرابع عندمن يجعله منتجا فان الاصغر فيه عام بوضع فيه بالقوة مع
ذلك لم ينتج كلية لما لم تكن كبراه كلية فلا يرتفع شرطية الكبرى بالنتيجة
هو هذا ان قلت كلما كان الاصغر عاما بوضع كانت النتيجة كذلك
اجيب قد علمت بان الضابط اعتبار كلية مذهب المتقدمين او يوجب
وبعادة كل الاستغراق ان الاصغر هكذا في بعض النسخ باسقاط ال
ابدا حذفه على الاستغراق وعليه فالاستغراق حينئذ بيان وفي ان الاصغر
خبر مبتدا محذوف والجملة بيان للاستغراق او وهو ان الاصغر الخ وعلى
نسخة اما فهي متعلقة ببيان وعلى بيان الاصغر الخ ومن الضرب
الذي هو صغراه سالبة كلية من الشكل الرابع صوابه وفي الضرب الاول
اذ سنه بمعنى في لكذلك اي بعدم عموم الوضع فيها للاصغر فلا
لانه صغراها اي الشكل الرابع الخ وما بقي من الضرب الرابع واما
شكل الوضع السالبة هو بحط البيان وهو مثال محذوف تقديره

الموجبة

اما هذه الامراض التي لم يوجد فيها عموم موضوعية الاصغر بالنسبة الى الوسط
فليس يلزم ان تكون الكبرى فيها كلية واما شكل الوضع السالبة فهو بحط البيان
الا اولا فما زايدة فلا مقابل لها على غير شرطها في شكل
الرابع ان شاء الله تعالى لان وجه انتاجه ان الاصغر والاكبر اي يشتركان
في مدار انتاج الشكل الثاني على اينا الشابهة في اللوازم تقتضي اشتراكهما في
الملزومات لان احدهما يستلزم شيئا موجبا احد الاوسط لاحد طرفي المطلوب
وتسليبه المقدمة الاخرى عن الطرف الاخر مقارنا لازم الطرف الاول الاجنبي
واللازم الثاني السلب وهذا متشابهان فيكون سلبا وهما الطرفان كذلك
تشابها في لازم واحد اللازم الواحد هو الحد الاوسط وتشابههما
فيه من جهة ايجابه لاحدهما وسلبه عن الاخر ولا يضر هذا
اي التشابه في لازم واحد المترتب عليه تباين احدهما للاخر
اذ لو لم يختلفا في الكيف عدم الخلاف مقدمتي في الكيف يقتضي ان
الاصغر والاكبر اتحدا في لازم واحد اما ايجابي امتناع الكيف ايجابا او سلبي
ان الكيف سلبا وانما كان الاتحاد في اللوازم لا يقتضي الا اتحادهما
في الملزومات والتشابه فيها بل تارة تكون متحدة وتارة تكون
متباينة فلا يلزم تشابه الاصغر والاكبر تباينهما وقولنا جاز اشتراك
الخ علة لعدم لزوم التشابه المترتب على الاتحاد في اللازم المفهوم من
عدم الاختلاف في الكيف المتوقف على الاتحاد والمناط
والتشابه ينحل عن الاتحاد والتباين فالاربعة تنشأ في اللازم اجمالا هو
الحيوان وفي اللازم سلبي هو الحجر مثلا فتوجد في اللازم ايجابي او سلبي به
يرجع الكلام المتوافقين والمتشابهين فالصور اربعة وقد مثل الماتن
للاربعة ولو لكلية الكبرى كلية لما لزم التشابه في اللوازم جاز ان
التشابه في اللوازم على تقدير جزئية الكبرى تارة توجد حتى لا تشترك
الانسان مثلا وبعض الصاهل فرس فلا لازم للاصغر ثبوت
الناطقية واللازم للاكبر سلب الناطقية وهما متباينان وتارة لا يوجد حتى

لاشيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس فاللازم للاصغر سلب الرسم
واما الاكبر الذي هو الحيوان فليست الفرسية لازمة له لايجاب الخص والحيوان
اعم وقد يجاب بالخص ليس لازما للاعم فانه يوجد في الشاب في اللوازم لعدم
وجدان الانية الموجودة لان مرواحد وهو سلب الفرسية فتقدم وجدان
الشباب في اللوازم المتقدم من قولهم لما لزم لما ثبت في اللوازم يصدق
بعدم وجدان اللوازم من اصلها كالناطق والكاتب للانسان ناطق وليس
بعض الحيوان ناطقا فالملزوم للاصغر طبيعة الناطقية واما سلب الناطقية
فليس لازما للحيوان لانه يكون ناطقا مثلا فيوجد الملزوم واحد
لزم الاختلاف اي اختلاف النتيجة بالايجاب تارة والسلب اخرى مع كون
صورة القياس متحدة كما سبق او سلم جميعها كان عليه اسقاطه
لان الكلام فيما اذا كانا موجبتين فقط فيكون الاشتراك في اللازم الايجابي
فقط ويدل لذلك ايضا اسقاطه اللازم الايجابي فيما يأتي فيما اذا كانتا
سالبتين فقد صدقت صورة هذا القياس مع كل واحد من
النقيضين الموجبين بالتقييض الايجاب والسلب كما في المثالين السابقين
فانه في احد المثالين يلزمه الايجاب وفي الاخر يلزمه السلب اي ليس
بمتحدة لان احد متنتجي موجبتان كليتان في مثالين
على التعيين اي وهو شرط القياس ان يكون مقدمة ما النتيجة على التعيين
واذا لم تتحد صورة القياس اي وقد عدم استلزامه لبينة عقيمة
الاكبر للاصغر وفي نوع اي عين اذا كانت الكبرى جزئية والصغرى
هنا الايجاب وهي كل انسان حيوان اشارة وهو بعض الانسان حيوان
وان كان الايجاب الجزئي موجودا في القياس لان نتيجته القياس لما كانت
سالبة جزئية كما ذكره كان نقيضها وهو كل انسان حيوان صاهل قاوهكذا
يقال فيما بعده وكذا يصدق فصله بكذا لان الصغرى في هذا موجبة والكبرى
سالبة عكس الذي قبله الموجبتين مع الموجبة الجزئية موجبتان ها
الكلية والجزئية صغريان وكبريتان متفقتان ومختلفتان فهذا مع كليتان

وجزئيتان

وجزئيتان كلية وجزئية جزئية وكلية وكذا في السالبتين مع السالبتين
اربعة اخرى اه يوسي فالمجموع اربعة مثال الاول كل انسان حيوان
ولاشيء من الحيوان بفرس فلاشيء من الانسان بفرس وورد عليه الايراد بعكس كبراه
اذ هي الفاسدة هكذا اكل انسان حيوان ولاشيء من الانسان بحجر والنافي نحو
لاشيء من الانسان بجماد وكل حجر جماد ولاشيء من الانسان بجماد فقد شرعت
الجماد بانسان ثم عكس النتيجة اي لاشيء من الانسان بحجر وهو المطلوب الثاني
نحو بعض الانسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحجر
ورده بناس الكبرى كالضرب الاول والرابع نحو بعض الحيوان ليس بفرس وكل
فرس صاهل فبعض الحيوان ليس بصاهل ولا يمكن الرد فيه بالعكس
لما قال المصنف لاشتراط الايجاب في الصغرى الشكل الاول لوالكلية في الكبرى وهذه
جزئية سالبة لاتصلح لصغرى الاول ولا الكبرى والوليق عليه الافتراض وسيأتي
والخلف وهو انا نوافق في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بحجر فانا
نصدق نقيضه وهو كل حيوان صاهل فننظم هذا النقيض صغرى لاكبرى
القياس هكذا كل حيوان صاهل وكل صاهل فرس فينتج من الاول كل
حيوان فرس وهو نقيض الاخر به الصادقة النقيضة بعض الحيوان ليس بفرس
ونوضحها في الصغرى هكذا كل حيوان صاهل وبعض الحيوان ليس بفرس
لانتج من الثالث بعض الصاهل ليس بفرس وهو نقيض الكبرى ولا خلل من
نقض النتيجة فالنتيجة حقة اه يوسي مع انعقاد مقدمة الاولى
مقدمتي كل من الاول والثاني كليتان احداهما سالبة والاخرى موجبة
ومقدمتي كل من الثالث والرابع كلية وجزئية احداهما موجبة والاخرى سالبة
لانهما اشرف من كل واحد منهما اي لان الاول والثالث اشرف من
كل واحد من الثاني والرابع وكان عليه ان يقول لانهما اشرف منهما باسقاط
كل واحد لان عبارته تقتضي تعضيد الثالث على الثاني كما اقتضت تعضيد
الثاني على الاول والرابع وهو كذلك ما ذكر من تعضيد الثاني على الاول
ويقتضي تعضيد الاول على الرابع وهو غير محتاج اليه لسلمه مما تقدم

النظم الكامل اي الشكل الاول تشبيه اختلفوا في ضروب الخ
اي في بيان انتاج الضروب المنتجة اما بيان انتاجها اي وضوح الخ فيها
فلان صدق شيئين هما الاصغر والاكبر على امر شخصي واحد هو الاوسط
وقولنا صدق احدهما اي لا بشرط ان لكون احدهما مقدما مثلا
وقولنا صدق احدهما هو الاكبر والاخر هو الاصغر وبالعكس ان كانت
صادقة بالعكس في حد ذاتها صحيحة عند ارادة صدق الاكبر
على بعض ما صدق عليه الاصغر وقوله وهو اذ كان الشيء الواحد تفسير لبعض
ما صدق عليه الاخر هذا اي التوجيه المذكور واما الثانية
والثالثة فتوجيهها هكذا في بعض النسخ وهو ظاهر وفي بعض اخر واما الثانية وهو
شكل الضرب الثالث لابد ان تكون موجبة اللهم الا ان يقال انه من باب
التغليب فلان ثبوت احد الشيئين اي الاصغر والاكبر والاحد
هو الاصغر وقوله للشيء هو الاوسط وقوله سلب الاخر هو الاكبر وقوله
عنه بيانية اي مبين للشيء بعينه ذلك الشيء الذي هو الاوسط وقوله يقتضي
لذاته ناقصة غير محتاجة لكلمة الثبوت والسلب وقوله سلب احدهما
هو الاكبر والاخر هو الاصغر وفيه ما تقدم ليس بيانا بنفسه بيني
انه خفي في نفسه لانه يحتاج الى دليل مثبته والحق ان انتاج الشكل
لا يحتاج لورود الى الاول اي هذا هو الشكل الثالث المتصل وقرر صاحب
ايساغوجي وانه لو طبع سلم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول اه بوجه
لان حاصله راجع الى الاستدلال بانه اذا قلنا مثلا كل انسان حيوان ولا
شيء من الحجر بحيوان فقد سلبنا عن الانسان والحجر تنافي لازميهما اذ لازم الانسان
هو الحيوانية ولازم الحجر تنافيها وحد ان اللازمان لا يجتمعان اذ لو اجتمعا
على ما يلزمهما وهما الانسان والحجر لاجتمعا ايضا اذ لو اجتمع الانسان والحجر في شيء
لاجتمع حيوان ولا حيوان لوجود حيوان مع وجود لا انسان وحجر ولا حيوان
مع وجود حجر هذا خلف فوجب من اجتماع الضرورين بطلان اجتماع لازميهما لكن
اجتماع حيوان ولا حيوان ظاهر فاجتماع الانسان والحجر الموجود في هذا

ابو

الباطل باطل وهو بعض قولنا تنافي اللوازم دليل على تنافي الملزومات وهي
مطلوبة فان قيل الكلام الشكل الثاني مبني على هذه المقدمة الخارجية
عن المنهج مستقبح وهو ان تنافي اللوازم وكل اللوازم دليل تنافي الملزومات بل
بينه وبين قياس المساواة الذي يحمر زوت من وجوه في حد القياس فرق
لم اجد هذا وطرح ما كتب قلنا بين الشكل الثاني متوقف على المقدمة
الخارجية توقف الواسطة لاينتج الا بهذا الاتيان بتلك المقدمة واما
الشكل الثاني فظهور كانت تلك المقدمة وجه انتاجه غير متوقف في
الانتاج على الاتيان بها لفهمهم مقتضاها من مقدماته وفرق بين
توقف ترتب على شيء ووجوده فيه والاول الاول الذي هو اينهما
شكلا واقربهما طبعا مبني على مقدمة خارجية وهو ان اللازم اللازم لازم
ولكن لا يتوقف عليها لمنهج متبعا من المقدمات ضرورة اه بوجه
للنظم الكامل هو الشكل الاول بينه اي لانه كما في الضرب الثاني
الاتي ويمثل هذا الوجه برجوع مثل هذا الرجوع في ان كلا بعكس
الكبرى فقط وهو ان يغير بعض بعض الذي ليس هو بانسان مثلا
من السوداوات تقول بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فنقول
بعض الحيوان الذي حكمت عليه انه ليس بانسان معين ولكن هو الفرس
فيحصل لاجل ذكر الفرس كليتان صادقتان احداهما من نفي وصف
المحمول عن الموضوع وهي لا شيء من الفرس بانسان والاخرى من صدق
العنوان وهي كل فرس حيوان فمقتضى القضية الاولى صدق
كبرى القياس هكذا لا شيء من الفرس بانسان وكل ناطق انسان فينتج من
هذا الشكل بعينه ولكن من ضرب اخر لان لا شيء من الفرس بناطق ثم تلك
المقدمة الثانية من عند نفسي الافتراضية وهي قولنا كل فرس حيوان اي
بعض الحيوان فرس وهذه نحملها مسرى النتيجة المذكورة هكذا بعض
الحيوان فرس ولا شيء من الفرس بناطق ينتج بعض الحيوان ليس بناطق وهو
المطلوب واعلم انا لو ضممنا تلك المقدمة الى النتيجة من غير عكس هكذا

كل فرس حيوان ولا شيء من الفرس بناطق لا ينتج من الثالث ايضا بعض الحيوان ليس بناطق ولكن قصدنا انتظامها فاقول لو لم يكن كذلك لم يتم قولهم هنا الافتراض لا يكون الا مع قياس احدهما من ذلك الشكل بعينه والاخر من الشكل الاول ليس الا على ما اراده وافى اختيارهم لا انه ممتنع جواز كون قياس الاشتراع مما من غير الشكل الاول هكذا افاده الشارح وغيره فان قلت قولنا في هذا المثال بعض الحيوان ليس بناطق جزئية فكيف تاتي بها مع الافتراض كلية فتشترك المثال والتعميم هو عين الدائة كالفرس وقد مر لك ان شرط العنوان ان يكون اعم من الدات فاذا ان في بعض العنوان والحكم عام في افراد الدات وهذا ظاهر نعم لك ان تقول هذه القضية متعذرة لا يلزم ان تكون كلية ابدا بجواز كونها افتراضية البعض الذي يعرض جزئيا اذ الشيء بعض يصدق بانكار واجزء وغيرها اذا كانت شخصية كانت في حكم الكلية ولا محذور اه يوسفي الذي هو ليس من افراد اي من الضرب الرابع من هذا الشكل لبداهة رده هو ان الثاني هنا الشكل لعدم احتياجه في الرد الى الافتراض بخلاف الضرب الرابع من ذلك الشكل اي الذي يطلب اقامة البرهان عليه وهو هنا الثاني لكونه من كلية بعض مثلا او لكونه ذيها او كلا التعليلين موجود في ثاني ضروب هذا الشكل وقوله وامتنع الاخير اي حاصل امتناعات في ثاني ضرب ليس الذي تقتضي الموضوع فيه محققا قضية سالبة وهي لا تقتضي وجود الموضوع وقد مر ان الافتراض لا يتم الا عند وجود الموضوع وهنا لو كان الموضوع يوجد ايد البعض الحيوان في ذلك المثال لتم الافتراض ايد او لكنه لا يلزم وجوده لان السالبة تصدق وجد الموضوع ام لا كقولنا مثلا بعض المستحيل بانسان وكل ناطق انسان فانه لا يتم فيه الافتراض لعدم وجود معين يصدق عليه بانفسه انه عنقاء ليس بانسان وكل ناطق انسان حينئذ لم يطرد الافتراض لعدم الجزم بوجود الموضوع بطلا ذ سار بالذهن بجواز ان يكون في افراد مطردة وحاصل

جواب

جواب ابن واصل ان موضوع هذه السالبة اما ان يكون موجودا او معدوما بان كان موجودا كبعض الحيوان المذكور مع الافتراض وان كان معدوما كبعض العنقاء المذكور وهم يجعل الاكبر الذي هو انسان في المثال الاول وصف الموجود كالناطق لا يثبت لشيء من المعدوم كالعنقاء فصح سلبه عنه كليا وهو الشرط في انتاج بطلان واذا صدقت هذه الكلية صدقت جزئيتها وهي بعض العنقاء ليس بناطق وهو المطلوب او نقول اذا لم يصدق الاكبر من العنقاء بناطق مثلا صح نقيضه وهو بعض العنقاء ناطق فيكون بعض العنقاء بعض موجود يتم فيه الافتراض لانه موضوع هذه الجزئية الموجبة وحاصل رد ابن عرفة في الوجه الاول ان قوله ابن واصل وان كان معدوما فمنع سلب الاكبر عنه سلبا كليا غير صحيح لان بعض المعدوم لا يتصف بالاكبرية ان كان الاكبر عند ما هذا البعض لانتفاء الشيء لا جل ما يضاف منه في السلب الكلي عن المعدوم ولا الافتراض لعدم موجوده وفي الوجه الثاني ان ما استند اليه عن تسليم صحته مقدمات اجنبية وقد تقدم ان القياس لا يجب ان تلزم النتيجة عن كل واحدة منها لا بواسطة مقدمة اجنبية قلت ولا يخفى ان جواب ابن واصل في صحيح الانتاج بالافتراض او بغيره وفيه تسليم الافتراض فلا يحسن ان يقال في الجواب ابن واصل يلزمه بطلان استدلال الانتاج بكذا لم يعترض عليه اه يوسفي لان الاكبر موجود اه قياس من الشكل الاول متصدق اذ ذاك اي اذ ذاك الموجود والمثال اليه من الكلية اه يوسفي وصدق الاخص يستلزم صدق العام وان شئت قلت ما قبل المحذوف اي ان ثبت قلت ما تقدم في مقام الاستدلال على ان اذا لم يصدق الخ فهو تحرير في الاسند لا في ذلك وقوله فهو بعض قوله وان كان الاصغر موجودا لكان اظهر احدهما منع صدق سلب الاكبر الخ وقوله سلب الاكبر اي سلبا كليا وان كان الاكبر جزئيا كالانسان والوجود

والامتناع الاول استواطرفي الوجود والعدم والثاني كون الشئ
لايقبل العدم والثالث كون الشئ لايقبل الوجود فهي امور اعتبارية
فتحقق الممكن والواجب الخ المناسب التصوير بالمصداق
لا بالمشتقات لانها الامتناعية واجيب بان المقصود من المشتقات
سيذكر بدليل قوله وموضوعها ليس موجودا في الخارج والا فالواجب
موجود في الخارج اذ لا يصح ان يقال لاشئ من المعدوم الا وهو
بصدق نقيضه وهو بعض المعدوم سيمتنع الافادة فهو الصفر
والمراد بالافادة الوجود ايضا لا يصح ان يقال الخ اي لصدق
نقيضه وهو بعض المعدوم سيمتنع الافادة كما لزم من الماضي
او يمكن الافادة اسقاط وواجب الافادة لصدق
على الوجود المخصوص هو حيثه عليها الذي هو المطلوب
لصحة تسليمه فالمستلزم اذا اي اذا كان الجواب بما ذكر يجب
واصل وقوله على هذه الكيفية متعلق بالمستلزم وهو ان صدق
الكلية السالبة يستلزم صدق جزئيتها وهذا استفاد بقوله اذ لو
فلو استعمله لكان اخصر اذ كل ما قال بحكم ضرورة اي هذا دليل الشرطية
وقوله من لازم القياس الخ في بعض نسخ الثاني باطل وقوله لان الاتية
دليل الاستثنائية المدلول عليها بقوله ومن لازم الخ بعكس
المتخصص الموافق هو ان تقول في المثال الثاني مثلا بعض الحيوان ليس
بانسان وكل ليس بانسان ليس بناطق وهو عكس كل ناطق انسان المتقدم
والاعتراض الاول عليه ان الموجبة لا تنعكس بالمتخصص الموافق على
الصحيح كما مر اذ هو مبني على ان السالبة المعدولة تستلزم الموجبة
المحصلة وقد يستدل بقوله والثاني ان الصغرى بعد عكس الكبرى سالبة
وهي منتجة في الشكل الاول فالثالث ان الوسط لم يتحد لانه في الصغرى
عين المحمول وفي الكبرى نقيضه الاولى انه في صورة ذلك المثال هو
الانسان وفي الكبرى هو ما ليس بانسان وهذا لا اعتراض انما يتأتى

اذا قلنا مثلا في ذلك المثال بعض الحيوان ليس هو بانسان حتى تكون
سالبة محصلة واما اذا قلنا بعض هو ليس بانسان حتى تكون موجبة
معدولة فلا يلزم عليه اعتراض بان الصغرى سالبة لا يجاب موجبة والبيان
اوسع لا يتحد لانه حينئذ هو ليس بانسان في الصغرى هي الحمولة
وهو بعينه قولنا ما ليس بانسان في الكبرى وهذا متعين وكلامهم بل ارادة
ان الصغرى لا بد ان ترد في الموجبة المعدولة اي ولكن تصير
السالبة المحصلة موجبة معدولة ولا يصح اذ لا يلزم من صدق
الاولى صدق الثانية كما سر فيه ما مرة اه يوسف واجاب
الاكيد بفتح الهمزة وسكون الياء التحتية وفوقه من هذه الامرا
اي مما ورد هذه الاعتراضي ويصح ان يقرأ هو بصيغة
الفعل اي قد تقدم تقريره في الضرب الرابع من هذا الشكل فليراجع
منه اه يوسف اي المقدمة المخالفة للنظم الكامل اي المخالفة
للنظم الكامل في الشكل الثاني هي الكبرى وانما ينتج نقيض النتيجة
لينتج القياس بما يخالف الصغرى وقد تقدم انا عكسنا الى الصغرى
ايضا لينتج ما يخالف الكبرى ولكن من انك ليس قولهم بعض اي المخالفة
يلازم ما ذكر يوسي والا يجاز بعدم الانتقاء الاكبر بالاصغر اي بعدم
صدق الاكبر على الاصغر اعم من ان يكون الصدق ايجابا او سلبا
بعض ان تارة يوجد الانتفاء الاكبر بالاصغر ايجابا واخرى سلبا
وتارة يوجد التفاوت به سلبا وتارة لا يوجد على تقدير استثناء
احد الشرطين وانتفائهما وقد مثل ذلك في الشرح مندرجا معه او
مع كونه صحابيا لكبرى لانه اشار بعده الى السوالب كما اشار السادة
الى الموجبات اه يوسي وهي موضوع لشيئين الخ معناه اذا
قلنا كل انسان حيوان وكل انسان كاتب فقد وضعنا موضوعا
واحدا وهو الانسان لشيئين متغايرين وهما الحيوانية والكاتبية
ليوضع احد هذين الشيئين للاخر فتقول بعض الحيوان كاتب

لانه كما صدق الانسان صدق ما معناه فيصح اجتماعهما اه يوسي
لتغايرهما بالاعتبار فيهما او في الاول فقط وقوله كليتهما
احدهما للاخص ايجابا او سلبا اما الاول اي ايجابا فصفراء
وقوله او اختلافا اي اختلاف النتيجة بالايجاب تارة وبالسلب
تارة اخرى مع كون صورة القياس متحدة وانما ينتج
كلية ان قلت ايصح هذا بتكرار مع ما مر ضابط كلية النتيجة
قلت وان كانت مستفادة منه بما سيتكرر لان ما مر اجمال
وهذا تفصيل وانما ينتج سالبة اه
جعل المصنف كلامه في ان مستقيما بين الموجبة والسوالب
لجعل قوله مسار بالاكبر داخلا في الموجبات وقوله او متدرجا
تحت الاصغر داخلا في السوالب وهذا التقسيم ظاهر في الشرح
فان قلت ان كان بيعد بالمساواة الاصطلاحية وهو
كون الكليتين حيث ما صدق احدهما صدق الاخر فليس
التقسيم حاصرا الان هنا بعد في الموجبات كون كل انسان
جسم وكل انسان حيوان فلا يكون كل انسان والحيوان
متدرجان تحت الجسم وليس بمتساويين وان كان بعد بما
هو اعم من المساواة الاصطلاحية وهو وجود المساواة في
الاندراج فلا حاجة الى التقسيم فوكر الاندراج لان اللفظ
المساواة عنده فلنا لا يبعد الا المساواة الاصطلاحية وعدم
حصر التقسيم ليس بضار شيئا اذ لا يوجبا لا تنفع الانتاج الخلف
ولا يوجبان فحاصله في صورة من الموجبات وصورة من السوالب
يكفي في التعقيم ولا حاجة الى استيعاب الصور كما هو عادة ارباب
التعقيم اه يوسي وقوله المحمول ما ليس بمساو هي الموجبة
اي وما ليس بمندرج في السوالب نحو كل انسان حيوان ولا شيء من
الانسان بحجر فالانسان اخص من الحيوان وساير للجر وليس

مندرجا معه تحت الحيوان لانهما اخص منها اي من بقية
الاضرب واذا لم ينتج الاخص شيئا لا هذا معنى القاعدة
انما بقية وهو ان كل ما لم يلزم الاخص لا يلزم الاعم اذ لو لزم الاعم
لزم الاخص المتضمن له اه يوسي قلية موجبة اي هاذ كونها
كلية موجبة وقوله وجزئية موجبة معطوف عليه الاول
من موجبتي الكليتين اي هذه الضروب الستة المنتجة من تلك
الاول من اراد كل انسان حيوان وكل انسان كاتب فبعض الحيوان
كاتب ومثال الثاني كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض
الحيوان ليس بفرس وبيان هذين الضربين بعكس صغراهما اي
الشكل اذ هي المغايرة كما مر الاول هكذا بعض الحيوان انسان وكل انسان
كاتب والثاني هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض
المطلوب بعينه فوله الشارح وينتج باوزاد غير مناسب وبهذا العكس
تبينا انهما لا ينتجان الا الجزئية ومثال الثالث بعض الحيوان انسان
وكل حيوان متحرك فبعض الانسان متحرك وبيانه ايضا بعكس الصغرى
هكذا بعض الحيوان انسان وكل حيوان متحرك فبعض الانسان
متحرك وبالاقتران وهو ان يقرن في هذا المثال مثلا بعض الحيوان
الذي هو انسان شيا مسميا وليكن هو ناطق مثلا فيصدق
لاجل ذلك كليتان صادقتان احداهما كل ناطق حيوان وكل حيوان
والاخر كل ناطق انسان فنضم الاول الى عكس الثاني هكذا كل ناطق
حيوان وكل حيوان متحرك فينتج من الاول كل ناطق متحرك ثم نعكس
الثانية من مقدمتي الاقتران بالعكس المستوي وتضمها ايضا الى هذه النتيجة
هكذا بعض الانسان ناطق وكل ناطق متحرك فينتج بعض الانسان متحرك
والمطلوب وان ثبت بضم عكسها من غير عكس نتيجة المطلوب من الثالث
وانما نعكس لكنه ساد كرناه قيد في الاعتراض من انه لا يلزم ان يكون احد اضلاع
من الاول والثاني من مقدمتي الشكل بعينه بحيث لو عكس صار من الاول كما في هذا المثال

اوست قبل الاول مما تقدم من مثاله ومثال الرابع كل انسان حيوان وبعض
الانسان ابيض فبعض الحيوان ابيض وبيانه بعكس الترتيب ثم عكس الصغرى
هكذا بعض الابيض انسان وكل انسان حيوان فبعض الابيض حيوان ثم
عكس النتيجة الى المطلوب وهو بعض الحيوان ابيض وما لا نشرا من وهو ان
نقرض بعض الانسان الذي هو ابيض معينا وليكن هذا الرومي فيصدق
قضيتان وهما كل رومي انسان كل رومي بعض ما هو ابيض فنضيف الاولى
الى الثانية هكذا كل رومي انسان وكل انسان حيوان فكل رومي حيوان فاذا
ثبت هذه النتيجة مبينا صار بيانا لمقدمة الثاني من قد
الاشراط هكذا كل رومي حيوان وكل رومي ابيض فبعض الحيوان ابيض
وهو المطلوب واما بيان عكسها بالمستوى وهو بعض ما هو ابيض حيوان
بعينه وشاركه الناس بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر فبعض
الانسان ليس بحجر وبيانه بعكس الصغرى وهو ظاهر وبالاقتراض وهو ان
يفرض بعض الحيوان الذي هو انسان شيئا معينا وليكن هو الناطق مثلا
فيصدق قضيتان احداهما كل ناطق حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فينتج
لا شيء من الناطق بحجر ثم تضم هذه النتيجة كبرى الى القضية الثانية هكذا كل
ناطق انسان ولا شيء من الناطق بحجر فينتج من هذا الشكل بعض الانسان
ليس بحجر وهو المطلوب وان عكست الصغرى التي من الاول المطلوب بعينه
ولو جعل مكان القضية الحادثة بالاقتراض هاكذا كل ناطق حيوان
وكل ناطق انسان لانتج ذلك الشكل ايجابا جزئيا بل الاصغر للاوسط
ايجابا جزئيا وهو بعض الحيوان انسان فان عكست الى كبرى الشكل
هكذا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر انتج من الاول بعض الا
نسان ليس بحجر وهو المطلوب بعينه فعلمتها بنفسها في كبرى القياس
هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر انتج من هذا الشكل
المطلوب ايضا وقولنا من ايجاب الاوسط للاصغر يعني ان جميع المقدمتين
على ما مر من الترتيب وقد مت الثانية ينتج هذا الاوسط هو الاصل

وقوله

وقد علمت انه انما انتج العكس بعد عكس ذلك الترتيب وقد مت الثانية
سهوا انتج ما قاله وقوله اراد هذا ايضا قول من الاول انه ضم عكسه ومن الثالث
النتيجة بنفسه معكوسا كما لا يخفى فلا يحتاج الا لما مر ت ع وقوله اعلم وبطل
الساد س من كل حيوان متحرك وبعض الحيوان ليس فرسا فبعض المتحرك
ليس فرسا هذا الاستثناء الرابع الاول اذ انتج السالبة الجزئية صرف
جملة ولا كبرى له وبيانه بالاقتراض وهو ان نفرض بعض الحيوان الذي
ليس فرسا شيئا معينا وليكن هو الانسان مثلا فيصدق لاجله تلك القضيتان
احداهما كل انسان حيوان والاخرى لا شيء من الانسان بفرس فتضم
القضية الاولى صغرى لهذا القياس هكذا كل انسان حيوان
وكل حيوان متحرك فينتج من هذا كل انسان متحرك ثم تضم هذه النتيجة صغرى
الى القضية الثانية هكذا كل انسان متحرك ولا شيء من الانسان بفرس فينتج
من هذا الشكل بعض المتحرك ليس فرسا وهو المطلوب ولو عكست النتيجة
لتنتج من الاول المطلوب بعينه او بيانه بعكس الترتيب ليرجع الى الضرب الرابع
من الشكل الثاني ولا حاجة الى الاشراط هاهنا ايضا لان كون المقدمة
سالبة كما مر في الضرب الرابع من الثاني فالبرهان انما هو على ذلك الخلف
بان نقول لو كان المثال المذكور بعض المتحرك ليس بفرس لصدق
نقيضه وهو كل متحرك فرس فان طبقت هذا النتيجة كبرى الى صغرى
القياس هكذا بعض الحيوان ليس بفرس كل متحرك وكل متحرك فرس انتج
ما يأتي في الاخرى وان ضممت كبرى انتج الى كبرى القياس هكذا بعض الحيوان
ليس بفرس وكل متحرك فرس انتج ايضا ما يأتي في الاخرى وهو بعض الحيوان
ليس بمتحرك اه يوسي قول المحشي ولا حاجة الاشراط لانسلم الا ايراده
عليه ان كون الصغرى كذا موجبة تقتضي وجود موضوع السالبة
الكبرى بالاعتبار الموضوعي لا حتمال ان يكون الصغرى الذي هو كون العنوان
امرا انتزاعيا يصح ان ينتفي به المعنون والمطلوب وقوله ان لم نسلم قياسا
الساد س اوست انا لا نسلم بنفسه يرد عليه ان يكون الانتاج من قبيل

الضرب المطلوب انتاجه وقد اشترط فيما تقدم ان تكون من ضربي اجلي

واما الشكل الرابع فشرط انتاجه ان لا تجتمع فيه الحسنات الا هذا الضابط هو المشهور وهو الذي ذكره الاقدمون فلا تجتمع الحسنات الا في ضرب واحد فانحصر الانتاج في خمسة اضرب بمقتضى ذلك الاشتراط كما ذكره المنطقيون واما الثاني وهو من شكله فضروب انتاج هذا الشكل اربعة فيه اربعة اضرب اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما فهذه في الانتاج بمقتضى هذا الشرط ثمانية اضرب لان اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما تقتضي انتاج ثلاثة اضرب مثل ما اجتمعت فيه الحسنات الاولى جزئية سالبة صغرى مع موجبة كلية كبرى والثاني عكسه والثالث كلية سالبة صغرى مع جزئية موجبة كبرى وهذه الثلاثة هتيمة منه العدم الاقدمين وهي عند غيرهم منتجة تزاد على الخمسة فتكون ثمانية بشرط كون الجزئية السالبة منتجة احدى الحاصتين كما سيذكر المصنف بوجه وعلة الجزئية السالبة في الاشتراط المذكور سالبة النتيجة كما سيذكر المصنف

من جنب واحد راجع لقوله في مقدمتيه فقط وكذلك قوله او عجب الكيف وهو مشكل بالنظر لقوله بحسب الكم الا اجتماع الحسنتين فيه بحسب الكم لفظ على تقدير ان لا تكون الصغرى موجبة جزئية فيرد سكن فاشترط لعدمه تحصيل حاصل

اما القسم الاول هو اشتراط ان لا تجتمع فيه الحسنات على تقدير ان لا تكون الصغرى موجبة جزئية الا حال كونا سالبتين او احداهما جزئية موجبة فلان احداهما تقتضي ان يكون جزئيا والثانية موجبة فلان احداهما تقتضي ان يكون الاوسط موجبا والاخرى تقتضي ان يكون سالبة والموجبة لا تنتج الا مع السالبة وقوله موجودا ليدخل في الاخص وهو قولنا كل ما هو جسم اي به موجبة كلية لكذب نقيضها وهو السالبة الجزئية التي هي المنتجة فلا يقال المناسب ان يأتي بالايجاب جزئيا لوجود الجزئية في احد ضربي هذا الشكل بمقتضى القياس لان اجتماع الحسنتين في القسم الاول

يستلزم الكلية لان اشتراط عدم الخ فيرجع الى ثالث الثالث صوابه الى رابع الثالث وبلزم من ذلك جواز انتاج الشكل الثاني حينئذ كونه الاصغر امم من الاوسط مع جواز كونه الاوسط مساويا للاكبر الضرب الثالث في الشكل الثاني كل انسان كاتب وبعض الحيوان انسان فبعض الكاتب حيوان

الضرب الثالث ما مثاله لا شيء من الانسان بفرس وكل ناطق انسان فلا شيء من الفرس بناطق الضرب الخامس الخ مثاله بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحجر من هذا الشكل بعينه فان قلت جميعهم احد قياس الاقتران من ذكر الشكل بعينه يوهم اني لا استدل على المركب وهو ورد قلت وان كان قد الا انه لا يوهم بخلاف ما ذكرته عهدة ورد الا ان يكون المعترض الا وهذا الاعتراض حينئذ يتوقف بعضهم المعترض وكل لها والضرب الخامس الخ مثاله بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحجر من هذا الشكل بعينه فان قلت جميعهم احد قياس الاقتران من ذكر الشكل بعينه يوهم اني لا استدل على المركب وهو ورد قلت وان كان قد الا انه لا يوهم بخلاف ما ذكرته عهدة ورد الا ان يكون المعترض الا وهذا الاعتراض حينئذ يتوقف بعضهم المعترض وكل لها والضرب الخامس الخ مثاله بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحجر من هذا الشكل بعينه فان قلت جميعهم احد قياس الاقتران من ذكر الشكل بعينه يوهم اني لا استدل على المركب وهو ورد قلت وان كان قد الا انه لا يوهم بخلاف ما ذكرته عهدة ورد الا ان يكون المعترض الا وهذا الاعتراض حينئذ يتوقف بعضهم المعترض وكل لها والضرب الخامس الخ مثاله بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحجر من هذا الشكل بعينه فان قلت جميعهم احد قياس الاقتران من ذكر الشكل بعينه يوهم اني لا استدل على المركب وهو ورد قلت وان كان قد الا انه لا يوهم بخلاف ما ذكرته عهدة ورد الا ان يكون المعترض الا وهذا الاعتراض حينئذ يتوقف بعضهم المعترض وكل لها والضرب الخامس الخ مثاله بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحجر من هذا الشكل بعينه فان قلت جميعهم احد قياس الاقتران من ذكر الشكل بعينه يوهم اني لا استدل على المركب وهو ورد قلت وان كان قد الا انه لا يوهم بخلاف ما ذكرته عهدة ورد الا ان يكون المعترض الا وهذا الاعتراض حينئذ يتوقف بعضهم المعترض وكل لها

وان احتوت الواو للحال كما تقدمها في الجزئية والسلب فلا بأس في الصغرى ان المشروطة العامة تنعكس عرفية خاصة اما اذا كانت الجزئية السالبة صغرى الاشكال

المركب منها وهو مادته الحلو ومن مادته الحمو ومادته كما قلنا في المختلفين
ستة اقسام لانه كلمة احد بن المقدمتين اذ لو كانتا موجبتين معا كانت لوازمها
جزئيات ولا انتاج من جزئيتين على ما مر في الاشكال الاول فوجه ايجابها ايجاب
الحقيقيتين اذ لو كانتا سالبتين مثلا ما استلزمتا شيأ كذلك اذا كانت احداهما سالبة
فان الحقيقية مع كلية سالبة لا يلزم بها الا من المتصلات الاربع الاتي ذكرها ليس
البتة اذا كان اسود فهو بكيء ابيض ولا العكس وتنحل ليس البتة اما ان يكون الشيء
ابيض فليس باسود او ما ان يكون غير اسود فهو ابيض او لا فالملزم ليس البتة
اذا كان اسود كان غير ابيض ولا العكس فان حالة المنافاة الملزم كما اذا قلت
ليس البتة اما ان يكون الشيء انسانا واما ان يكون ناطقا على الحقيقية فستلزم
ليس البتة كلما كان انسانا لم يكن ناطقا وليس البتة كلما كان ناطقا لم يكن انسانا وليس
البتة اذا لم يكن انسانا كان ناطقا وليس البتة اذا لم يكن ناطقا كان انسانا قلنا
هذا غير مفيد لما مر ان اللازم منه الملزوم هو الذي لا يختلف في شيء من الحالات من
ملزومه ولا لازم الحقيقية السالبة على هذه الحالة اذ تارة تنظم من جهة
احد الطرفين وتقيض الاخر والعكس وتارة لا بد من جهة احدهما ونقيض
الاخر فقط او العكس فقط فموجبات تبدل اجزاء اختلافها ولزوم اوازمها غير
مستلزمة شيأ كما تقرب في العكوس وغيرها وعدا اسالبي بعض النسخ من
تثنية الضمير وتوحيده وايجابها وهو الذي يناسب كلام الشارح في مواضع
حيث يقول فان كانت السالبة المتصلة حقيقية لم يلزم ما ذكر وفي بعض
اخر وايجابها بالواو الضمير يرجع لا يجابه اعني مقدمتين وعليه حل الشارح البرمي
حيث قال واشترط ان تكون احدى المقدمتين كلية موجبة اي ما قال الشيخي
وهو غير مناسب لما تقدم لقوله او لازم لازم الضروري مع لازم لازم الكبرى
لزومه وسالبيته كما هو مراده كذلك اشكال رسم الحقيقية الضروري سالبا
ايضا واكتفوا فيها حقيقية ضروري اي حالة منافاة حاصلا بينهما بذلك وارسم
حينئذ اوازمها الاربع حاصلا بينها وبين الضروري بخطوط بين اللوازم ويمضيها
مع بقية خطوط وفائدة ان يكتب تحت كل اللوازم ملازم الضروري اي هذا المنع

ورسم الحقيقية الكذبية سطر البسيط فوقه رسم الضروري وقد مثل الشارح به
بالخروج وتشبيهها بالمواد موضحة على نسق وضع الكروف هكذا

حقيقية ضروري	حقيقية منكر ي
ملزوم ما يكون حادثا	ملزوم ما يكون حادثا او واجب البقا
لوازم الضروري	لوازم الكبرى
لم كان قديما لم يكن حادثا	لم كان حادثا لم يكن واجب البقا
لم كان حادثا قد يكن قديما	لم كان كذلك قد يكن واجب البقا
لم يكن قديما قد يكن حادثا	لم يكن حادثا قد يكن واجب البقا
لم كان حادثا لم يكن قديما	لم كان كذلك واجب البقا كان حادثا

وهو منعقد من شأنه في المقدم والكم وخالفه في الثاني والكيف كان صورة رسم
اوازم الكبرى هكذا ليس البتة اذا كان الموجود قديما كان حادثا وكلما كان حادثا
لم يكن واجب البقا فقد اتحد الوسط غير انه لا يشتمل على لازمي الضروري سالبة
فانا خذت هكذا لزم كان صورة شكل الاشكال هكذا ليس البتة اذا كان الموجود
حادثا كان قديما وكلما كان حادثا لم يكن واجب البقا وهو غير منتج اذ لم يؤخذ
فيه اخذ لازم الكبرى مع ما اخذ موجبة جزئية غير منتج فقد تبين ان
اخذ اوازم الضروري وهكذا لتعين في كل لازم فلا حاجة بنا لذكره في كل فيه فاذا اخذت
اوازم الضروري مع لوازم الكبرى كانت صورته شكل الثالث هكذا
كلما كان الموجود قديما لم يكن حادثا وكلما كان واجب البقا لم يكن حادثا وهو
غير منتج لعدم الاخذ حادثا في الكبرى فاذا اخذ مع الثالث كانت صورته
هكذا كلما كان الموجود قديما لم يكن حادثا وكلما لم يكن حادثا كان واجب البقا
وهو منتج من الاول كما في الموجود قديما كان واجب البقا فهو النتيجة
للقياس المركب من مقدمتين وكذلك ما يلزم النتيجة من العكس بالعموم

او في لوازم الخمسة ليست هو اسمه وهكذا الحكم في القياس الا هكذا اخبر بحكم
ما حكم بسببه اوجب وفي القياس ظرف لقوله متصلة بالحكم وقوله ان تنظر خبر مبتدا
محذوف بيان الحكم قوله اما ان تكون من متصلات مع المتصلات اما من جنس المتصلة
مع جنس المتصلة لان القياس من المتصلة لا يتركب من اكثر من مقدمتين كما
تقدم قوله ان تنظر لوازم المتصلات الثلاث مانعة الجمع والحقيقية ومانعة
الخلو وشرطه موجبة الشرطية وبالسالبة قوله مع تمكن المتصلة الموجبة
او السالبة ان لم يكن لازمها لازم قوله واما ان تكون المتصلة اذا كانت صغرى
حاصلة ان المتصلة اذا كانت صغرى فالاقسام اربعة وشرطية لانها اما
موجبة او سالبة والمتصلة اما مانعة جمع او حقيقية او مانعة خلو موجبات
او سوالب فهذه اثنين وعشرين ضربت حاصل الصغرى في احاد الكبرى المتصلة
السالبة وهي كلها اما ان يكون الاشتراك في مقدم الصغرى المتصلة او في تاليها فهذه
الاقسام بعينها ثانية فهذا اذا كانت المتصلة كبرى فصغرى الاقسام ثمانية واربعون
تسعة وكلها استثنائية فلام الضمير في حده اسم تعالى ولما كانت قاسية المقدمتين
وجزئيتها وكلية احداها وجزئية الاخرى وضربت الاربعة في الثمانية
والاربعين حاصلة الاقسام مائة واثنان وتسعون وما ركب هذا منه من
جزئيتين واما ما ركب من سالبتين هنا فلا يلزم بعقم ولو كان القياس المركب
من سالبتين عقيما لان العبرة باللوازم والمتصلة السالبة تستلزم متصلة
موجبة وعلى هذا فلا يجب ان يشترط في الصغرى الاولى وهو المركب من متصلتين
كون منهما سالبتين لصحة اخذ لوازم اللوازم بالايجاب ولكن لا خلو من تكلف
فلهذا اخذ موا بايشاء كونهما سالبتين ولو خالفه ما تؤمر هنا به يجوب
قوله فلا يجب من كلية المتصلتين لم يشترط ايجابها بالصغرى بعد قبول ان يكون
القياس من اشكال الاول ولا اختلاف في الكبرى مذ يتقدير ان يكون من اشكال
ان العبرة كما تقدم بالملازم وهو يكون موجبة على تقدير ان يكون من اشكال
الصغرى سالبة و مختلفة بالايجاب والسلب على تقدير ان تكون المقدمتان
متحدتين قوله الا من الشكل الاول على تقدير ان يكون لازم الكبرى مساويا

بالمقدم او من الشكل الثاني على تقدير ان يكون مساويا كما يأتي لزمها
المتصلات الاربع اراد بالمتصلات الاربع وضع المقدم ليرتفع التالي ووضع
التالي ليرتفع المقدم ورفع المقدم ليوضع التالي ورفع التالي ليوضع المقدم واراد
في المتصلات الاربعة المعهد شارة الى ما ذكر في الاستلزامات وقد تقدم تفسيره
اي يوجد والاربعة فقط هي التي متى عدمت احد الطرفين وتاليها
نقيض الطرف الاخر وفي الاخريات متى عدمت احد الطرفين وتاليها نقيض احد
الطرفين وتاليها عدم الاخر وهذا معنى قولها حاصله انه وضع شخص
شكلها حيث فيه المتصلتين الموجبة والسالبة صغريين ولازمها العدد بها
متصلات صحيحات في الكبرى والتالي موافقا في المقدم والحكم مركبات
مع لزوم المتصلات الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو والموجبات
على الحد السابق في المتصلات لكنه استغنى بالتمثيل بالحقيقية من التمثيل
لمانعة الجمع ومانعة الخلو لكونها جامعة لهما كما تقدم وجهه وقد مثل لكل
وتمثيلها مع اضداد الموجبة ولازمها بشكل والسالبة ولازمها بشكل في نفس
تمثيلها هو هذا هكذا

متصلة صغرى موجبة	حقيقية كبرى موجبة
كلما كان الشرط حاصلا كان جزاؤه	وقد يكون ليس كلما كان جزاؤه حاصلا كان
لازمه المتصلة الموجبة	لازمه الكبرى الموجبة
كلما كان جزاؤه غير حاصل كان	وكلما كان جزاؤه غير حاصل فقد يمكن
وكلما كان ليس كلما كان جزاؤه حاصلا فقد يمكن	وكلما كان ليس كلما كان جزاؤه غير حاصل

فصاحبة المتصلة الصغرى ولازمها مع كل واحدة من لوازم الكبرى فما كان على تاليها
منع نوع منع والا فوجود عقيم كما تقدم

متصلة صغرى سالبة	حقيقية كبرى موجبة او واجبة السالبة
ليس البتة كلما كان الشرط حاصلا كان جزاؤه	وقد يكون ليس كلما كان جزاؤه حاصلا كان
لازمها المتصلة السالبة	لازمها الكبرى الحقيقية الموجبة
كلما كان جزاؤه غير حاصل فقد يمكن	وكلما كان جزاؤه غير حاصل كان واجب السالبة
وكلما كان ليس كلما كان جزاؤه حاصلا فقد يمكن	وكلما كان ليس كلما كان جزاؤه حاصلا كان واجب السالبة
	وكلما كان ليس كلما كان جزاؤه غير حاصل كان واجب السالبة

فنأخذ كلا واحدة من السوالب المنفصلة ولازمها مع كل واحد من الاقسام الاربعة فتكون مدة البيت سبع عشرة والاقسم مع واحد اذا كانت الاشتراك في الاعم على ما لا يخفى على المتأمل رحمه الله تعالى فهذه ما ذكرناه الكلية والجزئية السالبة والموجبة كما لا يخفى في التأمل وحاصل الكلام عليه ان الكبرى المنفصلة اذا كانت سالبة لزمها ان كانت مانعة جمع او مانعة خلو سالبتان منفصلتان مدة ما تقدم من انهما ان كانت مانعة جمع لزمها الاولى وان كانت مانعة خلو لزمها الاخيرة وان كانت حقيقية لم يلزمها شيء كما تقدم مثاله في الموجبة الصغرى المنفصلة مع سالبة مانعة الجمع او سالبة مانعة الخلو الكبرى هكذا

منفصلة صغرى موجبة	منفصلة سالبة كبرى مانعة جمع او خلو
لما كان الشيء قد يباين احد الامرين	وليس البتة ما ان يكون شيء من الامور المتباينة
لازمة المنفصلة الصغرى كذا وكذا	لزم سالبة الكبرى
ليس البتة اذا كان الشيء قد يباين احد الامرين	وليس البتة ما كان قد يباين احدهما
فما ان الشيء قد يباين احدهما	وليس البتة اذا كان ما قد يباين احدهما
الا ويمكن ان يكون مباينا لكل واحد منهما	وليس البتة اذا لم يكن قد يباين احدهما

وان اعتبرنا مانعة خلو اخذت الاخيرة مع الصغرى ولازمها مثال ما صاغ لها سالبة منفصلة صغرى موجبة مانعة الجمع او مانعة الخلو كبرى هكذا

سالبة كبرى مانعة الجمع او الخلو	منفصلة صغرى سالبة
وليس البتة اذا لم يكن ساكنا او غير قديم	ليس البتة ما ان يكون الشيء قديما كان ساكنا
لزم الكبرى السالبة	لازمة المنفصلة الصغرى السالبة
وليس البتة اذا كان ساكنا كان غير قديم	فما كان الشيء قديما لم يكن ساكنا
وليس البتة اذا لم يكن غير قديم كان ساكنا	
وليس البتة اذا لم يكن غير قديم لم يكن ساكنا	

فان اعتبرت الكبرى موجبة سالبة مع الجمع اخذت الاولى مع الصغرى ولازمها وان اعتبرتها سالبة مانعة الخلو اخذت الاخيرة مع ما تقدم قوله

فان كانت موجبة لزمها المتصلات مثل ليس اما ان اذا كانت حقيقية لزمها المتصلات الاربع وان كانت مانعة جمع فالاولى وان كانت مانعة خلو فالاخيرتان فيكون الصغرى المنفصلة بالكاتبة بالخ لم يضع الشارح لهذه البيت شكلا كما وضعه لما قبلها ولبعض الواحد منها شكلا على ما تقدم هكذا هذا شكل المنفصلة الموجبة الصغرى مع الحقيقية الموجبة الكبرى والاشتراك في مقدم المتصلة واما شكل المنفصلة الصغرى السالبة مع الحقيقية الكبرى الموجبة والاشتراك في المقدم اينما فهو هكذا

منفصلة موجبة صغرى	متصلة صغرى موجبة
لما كان الشيء قد يباين احد امرين	لما كان الشيء اذا كان انسانا كان حادثا
لازمة المنفصلة الصغرى كذا وكذا	لازمة المتصلة الموجبة
ليس البتة اذا كان الشيء قد يباين احدهما	كما كان الشيء قد يمكن ان يكون حادثا

متصلة حقيقية موجبة كبرى	متصلة حقيقية موجبة كبرى
واما ان يكون قد حادثا واما حادثا	واما ان يكون الشيء قديما واما حادثا
لزم الكبرى المتصلة الموجبة	لزم الكبرى المتصلة الموجبة
وكلما كان قديما لم يكن حادثا	وكلما كان قديما لم يكن حادثا
وكلما كان حادثا لم يكن قديما	وكلما كان حادثا لم يكن قديما
وكلما لم يكن حادثا كان قديما	وكلما لم يكن قديما كان حادثا
وكلما لم يكن حادثا كان قديما	وكلما لم يكن حادثا كان قديما

قوله على ما تقدم من انها ان كانت مانعة جمع لزمها الاولى وان كانت مانعة خلو لزمها الاخيرتان قوله هذا ان تركب اي فاذا كان القياس منها وصفا المتصلتين عقيبا انتاج الخ قوله وهذه صورة ما حاصله انه وضع شكلا جمع المتصلة الصغرى الموجبة والسالبة ولازمهما مع كبرى منفصلة سالبة حاصلة للوازم

كثرة تسميه بالعب المسبة وفي بعض النسخ بالنسبة الخصة والاصح وعلى الاول
والثاني مصدر معدى لثاني مفتوح وجه قوله كلما كان ابا في ذاته مثلا كالانسان
انسانا فهو حيوان ناطق وكلما كان ناطقا بشرا فهو متصف بنوع كما كان الشيء انسانا فهو حيوان
بشر متصف فاذا سلمت هذه النسبة وهو هذا الطريق لا شامه سواه فنسلمها واجيب اي
ثابت متحقق وفي بعض النسخ واحد وهو فاسد قوله وهي اكثرية وجه تسميتها
كثرية والاستثنائية خصوصا لما مر من شمول الدوام والعناد لاكثرية يكونان في
الشرطية دون الشيوع في الاستثنائية والا لم ينتج ومن شأنا الكثرية شمول الصورة
مواد الغير مخرج الاستثنائية الخصوصية وضع الشيوع دون الدوام والعناد في الشرطية
الحينية امكان ابدي مثال الاستثنائية هي الكثرية كانه يقال اذا احتيج اكثر متكلم
لكنه حيوان في كل حال ووقت فانه متكلم لكن استعمال هذا التركيب غير
مطبوع وهذا هو ما يعتذر به عن الذي ذكره لا يظهر الا ان يقدر بان يكون
الاستثنائية ذات وضع كما هو ظاهر من كلامه اما ما يقدر بكونها كذا ان رفع فلا
يتأتى ما قالوه في البوحي بانه قوي بل ورقة المتصلة كبرا هو الاستثنائية صغراه
سابقا على ذلك لما سيجيء انها بترتيب الاشكال وجه ذكره في هيئة الشكل الاول
المركب من حملية صغرى ومتصلة كبرى او هو في هيئة الشكل الثاني مثلا اذا قلنا كلما
كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان وجه ذلك فوكك هذا انسان كلما كان
انسانا كان حيوانا وشيء هو ينتج مع ما قبله انا لا في تقدم الصغرى في الذهن
وناخيرها وكذا اذا قلت في كل حال لكنه ليس بحيوان يكون ضد قولك هذا الشيء
حيوان وكلما كان انسانا فهو حيوان وينتج من اثنا في هذا الشكل انسانا وهو
نتيجة الاول ولم يعلمنا ايضا الا في التقدير وانا خبر فان علمت لزوم الشكل
الاول او الثاني كان زمت نتيجة حينية ابدا لكونها كبرى وكبرى
الشكل الاول والثاني الاكثرية حينية وقد انعنا مر به التشبيه اذ حال الاستثنائية
في الافتراقي والا لزم ان يكون قسما منه لا شبيها وهو باطل وانما يريد انه يشبهه في
كونه ذا صغرى وكبرى والا فهو نوع اخر بسبب ذلك الافتراقي ولما احكام سابقة
عليهم منه وجه كون الشرطية كبرى والاستثنائية صغرى لكن على تقدير

ساعتي الجبي والظهر لما فيها من سلب العناد الجبي والخاوي وهي بالفتح
المختبئة فالعتيقية السالبة امم لصدقها على ما سلب منه مطلق الجمع فقط
او الخلو فقط وقد مثل الشيخ رحمه الله ثانيا بالعدو والصديق وسيشيل بالمرادف
في افراد الموجبة بشكل والسالبة بشكل الا جرا الايضاح هكذا

هذا شكل الموجبة الصغرى من السالبة الكبرى

متصلة موجبة صغرى
كلما كان الكوكب مستنيرا كان ضوءه لنا
لازم الموجبة الصغرى
ليس البتة اذا كان الكوكب مستنيرا لنا
فليس البتة اذا كان ضوءه لنا

متصلة سالبة كبرى
ليس البتة اذا كان قمرا كان حادثا
لازمة السالبة الصغرى
كلما كان قمرا لم يكن حادثا

متصلة سالبة كبرى
ليس البتة اذا كان الكوكب مستنيرا لنا
لازم السالبة المتصلة الكبرى
ليس البتة اذا كان قمرا لم يكن مستنيرا لنا
ليس البتة اذا كان مستنيرا لنا كان قمرا
ليس البتة اذا لم يكن مستنيرا لنا كان قمرا

قوله واما اذا كانت المتصلة
هي الكبرى حاصله ان الاقسام اربعة
وضروب كل تقدم الان الاشكال الجامعة
لاشكلة الصغرى كما مر من الاشكال
الجامعة لاشكلة الكبرى اذ لا فرق الا
والتغاير فقد تكلم على القسم الرابع
تعالى لشرح هذه الاقسام قوله هذا الكلام كما احد طرفي الشرطية اي
للشرطية الشرطية المذكورة لا تتلخص النتائج الشرطي قوله بيرستاني حسبه
قوله وهو السبب اي الدوام او ذلك المطلق الذي يكون فيه اي وسط حد الطرف ضعيف
السبب فلا اصطلاح بذي اي بغير الدوام وقد ذكر الخطة ذي هذا في الحاشية وقد مر
كان الجاري على الالسنة عند الاطلاق استعماله لان ذلك هو الدوام العرفي

تكرر الشرطية كلية وذلك الوجه هو انها بمعنى حصان اي كبير الامر انه صورة
قوله احداها شرطية متصلة او منفصلة وحينئذ الاخرى وضع ايه ذات وضع اي
ثبوت وفي لاحد جزيها الاول او الثاني فيما اذا كانت متصلة او الاول فقط
فيما كانت منفصلة وقوله او رفعه اي ذات رفع له على ما تقدم من انه يلزم من وضع
الجزء الاخر او رفعه برجع بنظر واحد من الوضع او الرفع قوله من شرطيتين تحرزا عما
كما اذا كانت الشمس طالعة والنهار موجود كانه اذا لم يكن النهار موجودا فالشمس
ليست بطالعة فلكن ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فظاهر ان النهار موجود
فالشمس ليست بطالعة او لكن ليست اذا لم يكن النهار موجودا فالشمس ليست بطالعة
فليس ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قوله من شرطية وحملية تحرزا عما كان
اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعدم طلوع الشمس لازم لعدم وجود
النهار لكن ليس عدم طلوع الشمس لازما لعدم وجود النهار فليس اذا كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود قوله ولا سلب رفع التالي او وضعه لما مر قوله او
وضعه لانه لا يلزم من وضع التالي نفي ولو كانت المتصلة موجبة وجب بانه
اذا زاد او لا حول قوله فيما بعد ويلزم ايضا بالقوة من وضع التالي الخ قوله
اي وضع نقيضه اي بحسب الكيف والمعهود في الانتاج ان يلزم من عدم المقدم
الوضع لا الرفع قوله لاستلزام المتصلة السالبة الخ قد تقدم انها اذا كانت متصلة
ليست سالبة اقول هذا انما يكون جوابا اذا كان هذا انما يكون كبرى هو او
يلزم بالقوة من وضع الانسان في هذه السالبة اي من ثبوت الحيوان الخ اذ انتفاء
بر ما انما هو عدم السلب الكلي ولكن ليس من القضية فيما هذا الحكم من خارج
وكذا يلزم من وضع التالي الذي هو الحيوان ثبوت تعفن الانسان لان تلك السالبة
تنعكس بالمشروط الى قولنا ليس البتة اذا كان حيوانا فانا نعلم هذه تستلزم
ايضا بما كان هذا حيوانا لم يكن انسانا فنستلزم منه اذا وضع الحيوان انتفاء الانسان
وهو معنى قوله لا تقتضي الخ قوله الا انه يوهي قوله وان كانت المتصلة
جنسية الخ يعني انه يشترط في شرطية هذا القياس ان تكون كلية اذ لو كانت
جزئية لما لزم الانتاج لجواز ان يكون المقدم اعم من التالي ولم يلزم من وضع

المقدم

المقدم الاعم وضع التالي الاخص ولا من رفع التالي الاخص رفع المقدم الاعم
مثلا اذا كان هذا حيوانا يكون اذا كان زيد متحركا الاصابع كان كاتبا لا يلزم من وضع
المتحرك وضع كاتب ولا من رفع الكاتب رفع المتحرك وفي كلا الامرين بعض تصور
لانه برهان لا يدخرها الا من الجزئية واذا الظاهر من حيث ينتج وليس كذلك
الظنية والمهملة اذ الكلية مخصوصة بما لا يستحيل الا ان يكون زمان الاتصال
وزمان الوضع واحدا الا ترى انا اذا قلنا كلما او متى ما زيد يوم الجمعة اكرم عمرا
لكن جاز ان يقتضي اكرامه الا اذا اريد انه جاز في يوم الجمعة جواز ان يراد الاستثنا
يوم الخميس مثلا وتعليل المصنف بقوله بحيث ان يكون زمان صدق الشرطية الا ايما
يناسب هذه الخصوصة التي ذكرناها اقول يوهي قوله لكم لو كان وقت الاتصال
او الانفصال الخ اما مثال الاتصال فمتقدم واما الانفصال فليس هذا محله وسيأتي
في المتصلة وادرجه هنا تكميلا للفائدة اذ لا فرق بينهما في هذا المعنى جناد
اما ان يكون هذا الجسم وقت كونه حيوانا فهو ناطق لكنه ليس بحيوان فهو ليس
بناطق انه عالم حيث تقيد هذا الاستثناء بوقت الحياة كما قيد به الشرطية
والا فلا يجوز ان لا يتصف الجسم من حيث هو جسم بواحد منهما اقول يوهي قوله
او كانت الاستثنائية عامة الخ يعني انك اذا استثنيت عاما وقت الاتصال
او الانفصال انتج لو خرج الوقت الذي وقع الاتصال او الانفصال في ذكر العموم كقولنا
اذا جاء الشتاء يزيد عند الزوال ينبغ كلما جاء الشتاء يزيد عند الزوال ينبغ لو خرج
الزوال في جميع الايام ومنها الاتصال فلو كان مثلا اما ان يكون يزيد عند الزوال
الا اوقات الكسوف فانه قائم جميع الشتاء فانه ينبغ الا حين الزوال في جميع الايام وبين
قوله لزوم الدور وتقريره انا نعلم بصدق قولنا هذا انسان ناطق فالحيوان الناطق
موقوف على العلم بصدق جزئيه وهما الانسان الناطق والحيوان الناطق فاذا اوقعت
هذه الاتفاقية شرطية في قياس الاستثنائي واستثنيت عين مقدمها
ليحصل العلم بصدق تاليها لزم ان يكون العلم بصدق تاليها الذي هو الحيوان الناطق
موقوفا على العلم بصدق القياس الاستثنائي والعلم بصدق القياس الاستثنائي موقوف على
العلم بصدق اجزائه ومن جملة اجزائه الاتفاقية فالحيوان الناطق يصدق

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين